مجلــة

جامعة

الملك خالد

للعلوم الإنسانية

دورية علمية نصف سنوية ، محكمة

المجلد ٧، العـدد ٢

ربيع الثاني ١٤٤٢ هـ ديسمبر ٢٠٢٠م

مجلة جامعة الملك خالد

للعلوم الإنسانية

المـجـلد السابع ـ العدد الثاني ربيـع الثاني١٤٤٢ هـ ديـسمبر ٢٠٢٠

مجلة علمية، نصف سنوية، مُحكمة

المشـرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مدير جامعة الملك خالد

نائب المشرف العام

أ.د. سعد عبد الرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس التحريـر

أ.د. عبدالعزيز إبراهيم يوسف فقيه

مديـــــر التحريـر

د. إسماعيل خليل الرفاعي

المراسلات:

توجه جميع المراسلات إلى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

الرمزالبريدي: ٦١٤١٣ صندوق البريد ٩١٠٠، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: humanities@kku.edu.sa

إخلاء مسؤوليـة

المواد العلمية المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تنسب إلى الرعاة أو الناشر أو المحرر أو هيئة تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية.

رقم إيداع ١٤٣٥/٣٠٧٦ بتاريخ ١٤٣٥/٣/١٢هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٦٧٢٧-١٦٥٨

أعضاء هيئة التحرير

م	الاسم	الصفة
١	أ.د. عبد العزيز إبراهيم يوسف فقيه	رئيس التحرير
٢	أ.د. يحيي عبد الله الشريف	عضو هيئة التحرير
٣	أ.د. مربع بن سعد آل هباش	عضو هيئة التحرير
٤	أ.د. عوض بن عبد الله القرني	عضو هيئة التحرير
٥	أ.د. أحمد بن يحي آل فايع	عضو هيئة التحرير
٦	أ.د. عبد اللطيف بن إبراهيم الحديثي	عضو هيئة التحرير
٧	أ.د. حسين بن محمد آل عبيد	عضو هيئة التحرير
٨	د. سلطانة بنت محمد الشهراني	عضو هيئة التحرير
٩	د. إسماعيل خليل الرفاعي	عضو هيئة التحرير ومدير التحرير
١٠	أ. تركي بن علي آل حميد	سكرتير المجلة

أعضاء الهيئة الاستشارية

م	الاسم	الجهة
١	أ. د. إبراهيم الجبري	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٢	أ. د. أحمد عبد العزيز الحليبي	جامعة الملك فيصل
٣	أ. د. أمين بلمكي	جامعة بكر بلقايد
٤	أ. د. حسام بن عبدالمحسن العنقري	جامعة الملك سعود
٥	أ. د. خوزيه راباسا	جامعة هارفارد
٦	أ. د. دوج آرنولد	جامعة إسيكس
٧	أ. د. سعد البازعي	جامعة الملك سعود
٨	د. محمد أمين مخيمر	جامعة بني سويف
٩	أ. د. صالح بن سعيد الزهراني	جامعة أم القرى
١٠	أ. د. صالح زياد الغامدي	جامعة الملك سعود
١١	أ. د. صالح معيض	جامعة الملك سعود
١٢	أ. د. فواز عبد الحق	جامعة اليرموك
١٣	أ. د. محمد عباس	جامعة الملك خالد
١٤	أ. د. محمد مرسي الحارثي	جامعة أم القرى
١٥	أ. د. منى بيكر	جامعة مانشستر
١٦	أ. د. جلن استكويل	جامعة ويسيدا اليابان

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية دورية علمية متخصصة في العلوم الإنسانية، محكمة في آلية قبول البحوث القابلة للنشر بها، وتهدف إلى نشر الإنتاج العلمي للباحثين في تخصصات العلوم الإنسانية، وتعنى بالبحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية والتي تتسم بالمصداقية وإتباع المنهجية العلمية السليمة.

أهداف المجلة

١. الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية في إثراء العلوم الإنسانية.
٢. نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال العلوم الإنسانية بفروعها المختلفة.
٣. الإضافة إلى مركوم المعرفة في الدراسات الإنسانية.
٤. إبراز جهود الباحثين في الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوعات الإنسانيات.

شروط النشر

١. يجب أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة واتباع المنهجية العلمية الملائمة وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
٢. أن لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مكان آخر، ويتعد الباحث كتابةً أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قد قدم للنشر مزامنة مع تقديمه للنشر في مجلتنا إلى مجلة أخرى حتى يتم اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.
٣. ألا يكون البحث جزءاً من كتاب منشور أو مستلاً من رسالة علمية.
٤. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة.
٥. تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم بعد اجتيازها مرحلة الجرد الداخلي.
٦. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
٧. موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
٨. يمنح المؤلف نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه، وجميع أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء نشرت أم لم تنشر.

متطلبات النشر وتعليماته

١. تصنف المواد التي تقبلها المجلة للنشر وفق ما يأتي:

البحث أو الدراسة: من عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يكون أصيلاً، وأن يضيف جديداً للمعرفة.

المقالة: وتتناول العرض النقدي والتحليلي للبحوث والكتب ونحوها التي سبق نشرها في ميدان معين من ميادين الدراسات الإنسانية.

منبر الرأي: رسائل القراء إلى المحرر والردود والملحوظات التي ترد إلى المجلة.

٢. بالنسبة للبحوث والدراسات، تنشر المجلة البحوث الآتية فقط:

أولا: البحوث الميدانية (الامبريقية): يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

ثانياً: البحوث النوعية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث وأسئلته مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضفاء إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام متسلسلة ومترابطة على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة وتوجيهات، وأخيرا يثبت قائمة بالمراجع.

٣. أن يحتوي البحث على: عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة واحدة بحدود (١٥٠) كلمة لكل ملخص، وأن يتضمن البحث كلمات دالة على التخصص الدقيق للبحث باللغتين وسيرة ذاتية مختصرة للباحث أو الباحثين.

٤. تقدم البحوث مطبوعة بخط (Simplified Arabic) حجم (١٤) للنصوص في المتن، ويكتب البحث على وجه واحد، مع ترك مسافة ١.٥ بين السطور.

٥. إن سياسة المجلة تستوجب (بقدر الإمكان) أن يتكون البحث من الأجزاء التالية (للبحوث الامبريقية - الميدانية): مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، وأهدافها وأسئلتها/ أو فرضياتها، أهمية الدراسة، محددات الدراسة، التعريفات بالمصطلحات، إجراءات الدراسة، وتتضمن: المجتمع والعينة، أداة الدراسة، صدق وثبات الأداة، المنهج المتبع في الدراسة، ثم عرض النتائج، ومناقشتها، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

٦. يراعى في أسلوب توثيق المراجع داخل النص وفق نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA).

معلومات الاتصـــال

ينبغي توجيه جميع المراسلات إلى رئيس تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية على العنوان التالي:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

الرمز البريدي ٦١٤١٣

صندوق البريد ٩١٠٠

البريد الإلكتروني: humanities@kku.edu.sa

المحتويات

مقدمة التحرير ١٠

أسماء النبات في ديوان امرئ القيس - دراسة لغوية ومعجمية

د. ياسر الدَّرويش ١٣

التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة- دراسة مقارنة

د. منصور بن عبدالرحمن الحيدري ٥١

الدور القانوني للأمن السيبراني في مكافحة الجريمة

د. هدى بنت أحمد البراك ٨٣

الرحلة عبر مصر في يوميات الرحالة البلجيكي أنسيلم أدورنو (١٤٧٠م) والألماني أرنولد فون هارف (١٤٩٧م) - دراسة مقارنة في ضوء الرحلات الأوروبية خلال نصف القرن الأخير من العصر المملوكي

د. عبدالعزيز عبدالله محمد أبوداهش ١١٣

اللسانيات القضائية وتدريس تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

د. فهد مسعد اللهيبي ١٥١

المذاكراتُ في الدرسِ النحويِّ الأندلسيِّ من خلالِ شرحِ الجملِ لابنِ الفخّارِ

د. مهدي بن حسين مباركي ١٧٣

المقومات البيئية للتنمية العمرانية في محافظة أحد رفيدة بتطبيق نظم المعلومات الجغرافية

د. سلمى بنت عبدالله حسن الغرابي ٢١٥

جدلية الأنساق في رواية قنص لعواض العصيمي: دراسة نصوصية ثقافية

د. حمدان محسن الحارثي ٢٥١

حق تملك الأسهم والحصص للمستثمر الأجنبي في النظام السعودي

د. فارس بن محمد القرني ٢٨١

لام التعريف بين الدرس اللغوي ولهجات منطقة عَسِيْر: دراسة صوتية

د. فهد بن سعيد القحطاني ٣٠٩

مستوى الرضا عن خدمات الرعاية الصحية الأولية ومدى تأثير الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمستخدمين عليه في مدينة أبها، المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠

د. حمود مبارك أبوظهير ٣٤٣

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٧ العدد ٢
٢٠٢٠

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 7 Issue 2, 2020
https://hj.kku.edu.sa

المذاكراتُ في الدرسِ النحويِّ الأندلسيِّ من خلالِ شرحِ الجملِ لابنِ الفخّارِ

د. مهدي بن حسين مباركي (*)

جامعة الملك خالد

الملخص

يتناول هذا البحث التعريف بالمذاكرات في الدرس النحوي الأندلسي، وما اتسمت به تلك المذاكرات، ومعرفة الأساليب والطرق التي كان يتخذها الأندلسيون في مذاكراتهم النحوية من خلال ما أورده ابن الفخار وحكاه منها، كما يحاول البحث تسليط الضوء على حياة واحد من أبرز نحاة الأندلس في القرن الثامن، وهو أبو عبدالله بن الفخار، الذي امتاز بإيراد جملة من تلك المذاكرات النحوية في شرحه جمل الزجاجي، ويعد ذلك سمة خاصة به تميزه عن نحاة عصره على حد علمي، ثم يحاول البحث عرض نماذج مختارة من تلك المذاكرات ودراستها ومناقشتها، مع ذكر الأقوال المختلفة للنحويين في كل مسألة، والترجيح إذا احتاج الأمر إلى ذلك، ثم خُتِم البحث بخلاصة ونتائج تتضمن أهم ما توصل إليه الباحث.

الكلمات المفتاحية: **الدرس النحوي، المذاكرات الأندلسية، ابن الخفار، شرح الجمل**

(*) د. مهدي بن حسين مباركي، أستاذ النحو والصرف المساعد، كلية العلوم والآداب بسراة عبيدة، جامعة الملك خالد

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد العدد ٢
٢٠٢٠

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 7 , Issue 2, 2020
https://hj.kku.edu.sa

The discussions in the Andalusian grammar lesson by "Sharh Al Gumal" for Ibn Al Fakhar

Dr. Mahdi Husain Mubaraki(*)
King Khalid University

Abstract

This research explains the definition of discussions in the Andalusian grammar lesson. It shows its characteristics, the ways and methods that the Andalusis use in their discussions as mentioned by Ibn Al_Fakhar and what was qouted from them.The research, however, sheds light on one of the Alandalus famous grammarians, Abu Abdullah Bin Al_Fakhar, who lived in the 8th century and excelled in gathering syntactical information while explaining "Gumal Al_Zaggagi ". This word distinguishes him from the grammarians of his time. The research also shows chosen samples from that discussions, and tries to explain and discuss them by making in consideration the grammarians perspectives in each article and arbitrate it if needed.

Keywords: Gumal Alzaggagi, Ibn Al Fakhar, Andalusan grammar, Arabic syntact.

(*) Dr. Mahdi Husain Mubaraki, Assistant Professor of Grammar and Morphology, Collage of Sciences and Literature in Sarat Abidah, King Khalid University.

مقدمة

فنظراً لصلتي القوية بالنحو الأندلسي منذ رحلتي البحثية إبان رسالة الدكتوراه، فقد توطدتْ تلك الوشيجة، وأصبحتُ مغرماً به وبخصائصه التي تميزه عن النحو المشرقي، ولعل أبرز ما لفت نظري من تلك الخصائص، وسيطر على اهتمامي، هي المذاكرات النحوية التي كانت تنشأ أثناء الدرس النحوي بين نحاة الأندلس، وبين الأشياخ وتلاميذهم، وبين الأقران، وما يصاحبها من خلافات ومنافسات بين المذاكرين.

ويعد أبو عبدالله بن الفخّار أبرز نحاة الأندلس الذين اهتموا بإيراد نماذج من تلك المذاكرات النحوية في شرحه للجمل، فعزمت -متوكلاً على الله- أن أخوض غمار هذه القضية، وأن أجمع مسائل صالحة للدراسة من تلك المذاكرات في بحث مستقل، وسمّيته (المذاكرات في الدرس النحوي الأندلسي من خلال شرح الجمل لابن الفخار) والذي دفعني إلى هذا العمل هو شغفي بالنحو الأندلسي كما أسلفت، فحاولت في هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الظاهرة في الدرس النحوي الأندلسي وعلى عالم جليل كان شرحه مرتعاً خصباً لمجال بحثي هذا.

وعلى حد علمي فإن الباحثين والدارسين لم يتطرقوا إلى مثل هذا الموضوع بالبحث والدراسة، ولم أقف على أي بحث له صلة بهذا الأمر.

وسيكون عملي في هذا البحث قائماً على المنهج الوصفي التحليلي، ابتداء بالحديث عن المذاكرات، ثم ابن الفخار، بعد ذلك سأورد مسائل المذاكرات مرتبة حسب ترتيبها في شرح الجمل له، ومناقشتها، وسرد أقوال العلماء فيها، ثم ترجيح ما يحتاج إلى ترجيح.

وقد اقتضت الدراسة أن تأتي في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة عرضت فيها ما توصلت إليه من نتائج. وذلك على النحو التالي:

التمهيد: وتحدثت فيه عن المذاكرات، مفهومها اللغوي والاصطلاحي، وأشكالها.

المبحث الأول: ابن الفخار، حياته وآثاره.

المبحث الثاني: المذاكرات النحوية

المبحث الثالث: المذاكرات الصرفية.

تمهيد:

لا شك أن المذاكرات في المجالس العلمية وما تصاحبها من مناقشات ومطارحات ومحاورات ومدارسات، تعدّ من أهم العوامل الرئيسة في تطور الحياة الثقافية؛ لما تقوم به من دور فعال في عملية التعليم والتدريس والمنافسة.

ويجدر بنا في مستهل هذه الدراسة أن نعرج على مفهوم المذاكرات وأشكالها بإيجاز.

المذاكرة لغةً: مفاعلة من الذكر، وهو الحفظ للشيء، والذكر أيضاً: الشيء يجري على اللسان، وذَكَرَه يذْكرُه ذِكراً وذُكراً وذكرى وتذكاراً، فهو ذاكر، والمفعول مذكور، والذكر والذكرى نقيض النسيان، ويقال: ذِكراً وذُكراً، بكسر الذال وضمها، ففي الكسر له معنيان: التلفظ بالشيء، وإحضاره في الذهن، وبالضم للمعنى الثاني لا غير، وقيل: الذِّكر ما ذكرته بلسانك وأظهرته، والذُّكر بالقلب[(١)].

والذَّالُ وَالْكَافُ وَالرَّاءُ أَصْلَانِ، عَنْهُمَا يَتَفَرَّعُ كَلِمُ الْبَابِ. فَالْمُذْكِرُ: الَّتِي وَلَدَتْ ذَكَرًا، وَالْمِذْكَارُ: الَّتِي تَلِدُ الذُّكْرَانَ عَادَةً، وَالْمِذْكَارُ: الْأَرْضُ تُنْبِتُ ذُكُورَ الْعُشْبِ. وَالْمُذَكَّرَةُ مِنَ النُّوقِ: الَّتِي خَلْقُهَا وَخُلُقُهَا كَخَلْقِ الْبَعِيرِ أَوْ خُلُقِهِ...

وَالْأَصْلُ الْآخَرُ: ذَكَرْتُ الشَّيْءَ، خِلَافُ نَسِيتُهُ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ. وَيَقُولُونَ: اجْعَلْهُ مِنْكَ عَلَى ذُكْرٍ، بِضَمِّ الذَّالِ، أَيْ لَا تَنْسَهُ، والذِّكر: الْعَلَاءُ وَالشَّرَفُ، وَهُوَ قِيَاسُ الْأَصْلِ. وَيُقَالُ رَجُلٌ ذَكِرٌ وَذِكِّيرٌ، أَيْ جَيِّدُ الذِّكْرِ شَهْمٌ[(٢)].

أما اصطلاحاً: فهي المجالس التي يجتمع بها الشيوخ وطلاب العلم لا لقصد الرواية والسماع، وإنما لقصد مراجعة محفوظهم العلمي، أو لإفادة بعضهم، أو لإظهار التمكن العلمي.

أو هي عبارة عن المدارسات العلمية التي تعقد في المجالس الخاصة بذلك، والمطارحات التي تكون بين طلاب العلم[(٣)]، فيسأل بعضهم بعضاً، ويتناقشون ويتناظرون، ثم يتبادلون وجهات النظر، ويتجاذبون الآراء المختلفة في مسألة ما.

وكثيراً ما تعقد هذه المذاكرات في مجالس مخصصة، أو في المساجد، أو في أماكن يتم الاتفاق عليها سلفاً، ثم إن هذه المذاكرات اتخذت أشكالاً مختلفة، فمنها المذاكرات التي تكون بين الأستاذ وتلميذه أو بعض تلاميذه، ومنها

(١) انظر لسان العرب (ذكر) ٣٠٨/٤، والكليات ٤٥٦، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٨١٣/١.

(٢) انظر مقاييس اللغة ٣٥٧/٢، ٣٥٨.

(٣) انظر شرح مواقظة الذهبي ١٧٠، ومعرفة علوم الحديث ١٤٠.

المذاكرات التي تكون بين الأقران من طلبة العلم.

ولقد اهتم نحاة الأندلس بالمذاكرات النحوية اهتماماً كبيراً، وحظيت عندهم بعناية فائقة، ونالت نصيباً كبيراً في مجالسهم، فأصبحت ركناً رئيساً من أركان الدرس النحوي عند الأندلسيين، حتى إن بعضهم قد عُرف ولقّب بـ "المذاكرة"، وهو المنذر بن أبي الحكم بن عبد الرحمن الأموي الأندلسي[(١)]؛ لأنه كان إذا لقي رجلاً من أصحابه قال له: هل لك في مذاكرة باب من النحو؟ فلهج بهذه الكلمة ولهج حتى نُبز بها[(٢)].

وستتضح أهمية تلك المذاكرات لدى الأندلسيين من خلال دراستها لاحقاً.

(١) هو أبو الحكم المنذر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المنذر بن عبد الرحمن بن معاوية - رضي الله عنه- كان له القدر النبيل، والحظ الموفور في العربية والأدب، كان نزيهاً متصاوناً حسن السمت ت ٣٩٣هـ انظر طبقات النحويين ٢٨٦/١، وإنباه الرواة ٣٢٣/٣، والبلغة في تراجم أئمة النحو ٣٠٢/١، ونزهة الألباب ١٦٥/٢.

(٢) انظر المصادر السابقة.

المبحث الأول

ابن الفخار، حياته و آثاره

اسمه ونسبه:

هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن هذيل الخولاني الألبيري، يكنى بأبي عبدالله(١).

مولده ونشأته:

لم أقف على ما يفيدنا عن مولد ابن الفخار، و ليس بين أيدينا ما يدل على نشأته الأولى، إلا ما يمكن استنتاجه من انتقاله إلى سبتة المغربية في سن مبكرة من حياته لطلب العلم، ولعل ابن الفخار عاش أوائل طفولته في غرناطة، ثم انتقل إلى سبتة صغيراً.

عصره:

عاش أبو عبدالله بن الفخار في عصر بني الأحمر، وهو العصر الذهبي للحركة العلمية في بلاد الأندلس، وفيه نضجت القرائح، وتنافس العلماء في التأليف والتصنيف، فبلغ الفكر والثقافة أوج ازدهارهما، وكانت مدينة سبتة- التي استقر بها ابن الفخار ونشأ -قبلة العلم والعلماء آنذاك، فتتلمذ على علماء أفذاذ في مختلف العلوم، وشتى الفنون(٢).

حياته العلمية وتنقلاته:

رحل ابن الفخار إلى سبتة وكانت آنذاك معقلاً للعلم والعلماء، وقد تتلمذ على أساتذة أجلاء من أهل سبتة أبرزهم: محمد بن عبد المهيمن الحضرمي، ونهل من معين العلم وينابيعه هناك، وحضر كثيراً من المجالس العلمية في سبتة وفاس، وكان دائم المناقشات والمذاكرات في تلك المجالس، مجيباً على ما يوجّه إليه من أسئلة ومباحثات، فقد علا كعبه وعظم شأنه وصلب عوده(٣).

وبعد أن انتهى من التحصيل وطلب العلم والإقراء على الأشياخ في سبتة وفاس، انتصب للتدريس في مدينة

(١) انظر ترجمة ابن الفخار في الإحاطة ٣/٣٦- ٣٩، وغاية النهاية ٢/٢٠٠- ٢٠١، والدرر الكامنة ٤/٢١٦، وبغية الوعاة ١/١٧٤.

(٢) انظر تاريخ التعليم في الأندلس ١٨٥، ودراسات أندلسية ٣١٠، والأدب العربي في الأندلس ١٢٩.

(٣) انظر الإفادات والإنشادات ١٣٥، والشرح مثلا ٢٤، ١٦٢، ١٦٦، ٣٥٣، ٥٨٧.

مالقة بالأندلس[١]، ثم نجده بعد ذلك في غرناطة أستاذاً كبيراً بالمدرسة النصرية، وقام بالخطبة بالجامع الأعظم، وكان ممن انتقل في السفارة إلى العدوة مع أمثاله من الفقهاء[٢]، وتوجه أيضاً في السفارة بصحبة لسان الدين بن الخطيب[٣]، وكان له حيث حل الشهرة وعليه الازدحام، وقلّ من لم يأخذ عنه من الطلبة[٤]، وهذا يدل على مكانته الاجتماعية المرموقة ومركزه الكبير في المجتمع الأندلسي.

مصنفاته:

لم أقف على مصنفات لابن الفخار غير شرح الجمل، وما ذكره تلميذه الشاطبي، وهو كتاب الطرر على الألفية[٥]، وقد ذكر المنتوري في برنامجه أن لابن الفخار مؤلفات، ولكنه لم يسمها[٦].

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ ابن الفخار على شيوخ أجلاء وعلماء أفذاذ، أبرزهم:

القاضي أبو إسحاق إبراهيم الغافقي (ت ٧١٦ هـ) [٧]، وأبو عبدالله محمد بن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١ هـ)[٨]، وقاسم بن عبدالله الأنصاري المعروف بابن الشاط (ت ٧٢٣ هـ)[٩]، وأبو عبدالله محمد بن هانئ اللخمي السبتي (ت ٧٣٣ هـ)[١٠]، والأستاذ أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي (ت ٧٤٩هـ)[١١]، وأبو عبدالله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري (ت ٧٥٠ هـ)[١٢].

كما تتلمذ على ابن الفخار جمع غفير من طلاب العلم، لعل أبرزهم:

(١) انظر الإفادات والإنشادات ١٣٥، والإحاطة ٩٧/٢، ونفح الطيب ٣٧٩/٣.
(٢) انظر الإحاطة ٦٣/٣.
(٣) انظر الإحاطة السابق ٣٧/٣.
(٤) انظر بغية الوعاة ١٧٤/١.
(٥) انظر المقاصد الشافية ٤٦٤/١.
(٦) انظر برنامج المنتوري ٢٢٤.
(٧) انظر معرفة القراء الكبار ١٥٤٠/٣، والإحاطة ١٠٩/٣، وبغية الوعاة ١٩٢/١.
(٨) انظر الإحاطة ١٣٥/٣، وغاية النهاية ٢١٩/٢، وجذوة الاقتباس ٢٨٩.
(٩) انظر برنامج الوادي آشي ١٦٨، والإحاطة في أخبار غرناطة ٢٥٩/٤، والديباج المذهب ١٥٢/٢.
(١٠) انظر الإحاطة ١٤٣/٢، وغاية النهاية ٢١١/٢، ودرة الحجال ١١٢/٢.
(١١) انظر الإحاطة ١١/٤، وبغية الوعاة ١١٦/٢، ودرة الحجال ١٧٣/٢.
(١٢) انظر الإحاطة ١٣٤/٣، ١٣٥، وبغية الوعاة ١٦٤/١، وجذوة الاقتباس ١١٦.

أبو جعفر أحمد بن يوسف الغرناطي الرعيني ت ٧٧٩ هـ[١]، وأبو سعيد فرج بن قاسم بن لب ت ٧٨٣ هـ[٢]، وأبو عبدالله محمد بن عبدالله السلماني، الشهير بلسان الدين بن الخطيب ت ٧٨٦هـ[٣]، وأبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي ت٧٩٠ هـ[٤]، وغيرهم كثير.

وفاته:

توفي ابن الفخار –رحمه الله- سنة ٧٥٤ هـ[٥].

منهج ابن الفخار في شرح الجمل:

نهج ابن الفخار في عرض مادة كتابه نهج أبي القاسم الزجاجي، حيث يورد جزءاً من نص الجمل ثم يشرع في شرحه مستوفياً ما يتعلق بذلك.

وكذلك كان منهجه في ترتيب أبواب شرحه، إذ سار على ترتيب أبواب كتاب الجمل.

إلا أنه تميز بأمور في منهجه، وطرق سار عليها تحسب له، ومن ذلك:

- عرض المسائل وشرحها بطرق كثيرة، فنجده يبسط القول في المسألة الواحدة بأساليب متعددة[٦].
- كثرة ذكر الأصول واستحضارها والربط بينها وبين الفروع، وإيراده لقدر كبير من التعليلات[٧].
- سرد القواعد النحوية وضبطها بالأدلة والشواهد، وهذا شائع في شرحه.
- النقاش المستفيض لمسائل الخلاف النحوي بطريقة علمية مقبولة[٨].
- ذكر الأخبار والحكايات النحوية الطريفة والمحببة التي خلت منها كثير من كتب النحو[٩].

(١) انظر غاية النهاية ١٥١/١، والدرر الكامنة ٤٣٠/١.
(٢) انظر الإحاطة ٢٥٣/٤، وغاية النهاية ٨/٢.
(٣) انظر الدرر الكامنة ٢١٣/٥، وأزهار الرياض ١٨٦/١، ونيل الابتهاج ٤٤٥/١.
(٤) انظر برنامج المجاري ١١٦، ونيل الابتهاج ٤٦.
(٥) انظر الإحاطة ٣٩/٣.
(٦) انظر شرح الجمل مثلاً ٥٨٥، ٦٠٠، ٨٧٢.
(٧) انظر السابق ١٧٦، ٢٩٧، ٥١١، ٦٤١، ٨٢٦.
(٨) انظر السابق ٣٢، ٣٧٥، ٥١٩، ٥٤٦، ٥٧١.
(٩) انظر السابق ٨٤٥، ٨٧٠.

- إيراده العديد من المذاكرات والنقاشات المثيرة في الدرس النحوي التي حدثت في عصره، وسيأتي الحديث مبسوطاً عن هذا لاحقاً.
- فحص الأقوال والآراء المختلفة، ثم الترجيح بين تلك الآراء(١).
- ذكر القضايا الفقهية وما يتخرج عليها من القواعد النحوية، والعكس(٢).

لذلك كله كان شرح الجمل لابن الفخار كتاباً جليل القدر، عظيم النفع، غزير الفائدة، فأفاض وأفاد وجمع فأوعى.

أثر ابن الفخار في النحو الأندلسي:

كان لابن الفخار أثر كبير في الخالفين بعده من نحاة الأندلس، فأودع كثير منهم آراءه وأقواله في كتبهم، أو ذكر حكاياته التي ذكرها لبعض تلاميذه، إذ نقل عنه أبو إسحاق الشاطبي في مواضع كثيرة من كتابيه المقاصد الشافية والإفادات والإنشادات، فمن ذلك قوله:" ومن هذا النوع ما حدثنا به الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار شيخنا -رحمة الله عليه- أن الشلوبين حُكي عنه أنه قال في بعض مجالس إقرائه في (كم) إنها بنيت لشبهها بالحرف في افتقارها إلى مفسر"(٣). وقوله: "حكى لنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله ابن الفخار- رحمه الله- أن الشلوبين سأل في ذلك شيخه ابن ملكون- وكان مقدماً على سؤاله على أحكام سائر طلبته عن ذلك، إذ كان فيهم ذا هيبة- فسأله لم أُعربت (أي) من بين سائر أخواتها؟ ففكر فيها ثم قال له: حملاً على النظير والنقيض..." (٤). وقوله: "حدثنا شيخنا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار- رحمة الله عليه قال: سُئل شيخنا أبو إسحاق الغافقي عن حذف الضمير من الصلة في قولك: رغبت فيما رغبت فيه، فجوز ذلك، فأنهى الخبر إلى تلميذه شيخنا أبي عبد الله بن عبد المنعم فمنعه، واستشهد بأنه يقال: رغبت فيما رغبت فيه، على معنى القبول، ورغبت فيما رغبت عنه، على معنى الإعراض...." (٥). وفي كتابه نقول كثيرة عن ابن الفخار لا يتسع المقام لحصرها(٦).

(١) انظر السابق ٧٥، ٦٠٦، ٧٨٧، ٨٨١..
(٢) انظر السابق ١٦٢، ١٦٣، ٢٦٥، ٤٠٢،٧١٠.
(٣) المقاصد الشافية ٨٣/١.
(٤) المقاصد الشافية ٥٠٣/١.
(٥) المقاصد الشافية ٥٤٧/١.
(٦) انظر مثلا ٧٤/٢، ١٥٧، ٤٢٩، ٨٥/٣، ٢٠١، ٩٢/٤.

ونقل الشاطبي عنه أيضاً في الإفادات والإنشادات مواضع كثيرة، من ذلك قوله: "حدثنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار، قال: جلس بعض الطلبة إلى بعض الشيوخ المقرئين فأتى المقري بمسألة الزوائد الأربع في أول الفعل المضارع، وقال: يجمعها قولك نأيت..." [(١)]. وقوله: "قرر لنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار رحمه الله يوماً توجيه قول أبي الحسن الأخفش في كسرة الذال من نحو (يومئذٍ) من أنها إعرابية، لا بنائية"[(٢)]. وغير ذلك كثير من المواضع[(٣)].

كما نقل عنه أيضاً الراعي الغرناطي في كتابه عنوان الإفادة، فمن ذلك قوله: "قال الأستاذ الألبيري: ويمتنع توسيط الخبر بين (ما) و(دام)؛ لأنهما قد صارا كالشيء الواحد"[(٤)]. وقوله: "وأما قولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ، وخرق الثوبُ المسمارَ، فالمنصوب هو المفعول، والمرفوع هو الفاعل، حسبما قاله الأستاذ الألبيري، رحمه الله"[(٥)]، وهنالك مواضع أخرى[(٦)]. ونقل الراعي أيضا عنه في كتابه الأجوبة المرضية[(٧)].

(١) الإفادات والإنشادات ٩٦.
(٢) الإفادات والإنشادات ١٤٣.
(٣) الإفادات والإنشادات مثلا ١٣٣، ١٥٠، ١٥٥، ١٦١، ١٦٧.
(٤) عنوان الإفادة ١٥٨، ١٥٩.
(٥) عنوان الإفادة ٢١٢.
(٦) انظر مثلاً ١٨٨، ٢٠٢.
(٧) انظر ١١١.

المبحث الثاني

المذاكرات النحوية

المذاكرة في مسألة (هل زيدٌ ضربته؟ أو: هل زيداً ضربته؟)، أيهما الصواب؟

قال ابن الفخار[١]: "وحُكي أن بعض المتكلمين على هذه المسألة من كتاب سيبويه، ألقى هذه المسألة على طلبته، فقال: كيف يقال: هل زيدٌ ضربته؟ أو: هل زيداً ضربته؟ رفعاً أو نصباً؟ فرفع قوم بالابتداء؛ إلحاقاً لها بالهمزة، والتزم قوم النصب بإضمار فعل؛ ليليَها الفعل في التقدير؛ لأنها ليس لها تصرف الهمزة؛ لأنها دخيلة في الاستفهام، والهمزة فيه أصلية، فصوّب الشيخ هذا الاحتجاج، وخطّأ الأول، وكان إذ ذاك بالحضرة بعض المشارقة، فقال: كل ذلك خطأ، وأخرج المسألة من كتاب سيبويه، فهبت الشيخ".

المناقشة:

هذه مسألة شائكة في باب الاشتغال؛ لأن كلام النحويين يفيد بوجوب النصب بعد (هل) كما في مسألتنا هذه، ولعمري إنّ الناظر في كتاب سيبويه في هذا الباب، والمتفحص لألفاظه ليجدنّ المنعَ بيّناً من كلامه، فهو يستقبح: هل زيداً رأيته؟ ولا يجيز أصلاً مجيء الاسم بعد (هل) مع وجود الفعل إلا في الشعر، الذي هو محل ضرورة واضطرار، قال[٢]: "فإن قلت: هل زيداً رأيتَ؟ وهل زيدٌ ذهب؟ قبح ولم يجز إلا في الشعر؛ لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم نصب"، فهو هنا يجيز ذلك في الاضطرار لا في سعة الكلام، ولم يجزه في السعة إلا مع همزة الاستفهام[٣].

ثم أكد سيبويه هذا القول في موضع آخر من كتابه فقال[٤]: "وإن قلت: أيهم زيدًا ضرب؟ قبح، كما يقبح في (متى) ونحوها، وصار أن يليها الفعل هو الأصل؛ لأنها من حروف الاستفهام، ولا يحتاج إلى الألف، فصارت كـ (أين)، وكذلك (من) و(ما)؛ لأنهما يجريان معها ولا يفارقانها، تقول: من أمةَ الله ضربها؟ وما أمةَ الله أتاها؟ نصب في كل ذا؛ لأنه أن يلي هذه الحروف الفعل أولى، كما أنه لو اضطر شاعر في (متى)، وأخواتها نصب، فقال: متى زيداً رأيته؟"، وقال أيضاً[٥]:

(١) شرح الجمل ١٠٤.
(٢) الكتاب ٩٩/١.
(٣) انظر المصدر السابق.
(٤) الكتاب ١/ ١٢٦، ١٢٧.
(٥) الكتاب ١١٥/٣.

"واعلم أنه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو: هل، وكيف، ومَن، اسم وفعل، كان الفعل بأن يلي حرف الاستفهام أولى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل".

فهو هنا يؤكد على أنه لا يجوز هذا الاستعمال إلا تحت وطأة الاضطرار والضرورة الشعرية، لا في النثر، ويدخل في هذا الحكم سائر أدوات الاستفهام سوى الهمزة، وإن كان في قوله: (أولى)، ما يشير إلى التفاضل بين الاسم والفعل في إيلاء الاستفهام، فهو يرى أن الأفضلية للفعل في ذلك.

وقد شبه سيبويه الاستفهام بالجزاء، فكما لا يلي أدوات الشرط إلا الفعل، فكذلك أدوات الاستفهام، فقال[١]: "وقد يصير معنى حديثهن إلى الجزاء...فيقبح حذف الفعل منه كما يقبح حذف الفعل بعد حروف الجزاء، وإنما يقبح حذف الفعل وإضماره بعد حروف الاستفهام؛ لمضارعتها حروف الجزاء".

قلتُ: فظهر أن سيبويه يعني بالقبح: المنع، ويدعم هذا أنه قرن ذلك بعدم الجواز إلا في الشعر.

وقال المبرد[٢]: "وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن إذا اجتمع اسم وفعل إلا تقديم الفعل، إلا أن يضطر شاعر".

وقال السيرافي[٣]: "ولا يجوز أن تقول: هل زيداً رأيته؟"، وقال أيضاً[٤]: "وهذه الحروف لا يليها الاسم البتة، فيقال: من ضرب أمةَ الله؟ ولا يقال: من أمة الله ضربها؟؛ لأنها أضعف من ألف الاستفهام، وليس لها تصرف الألف في الاستفهام، فإذا اضطر شاعر أو تكلم متكلم على قبح، فقدم الاسم وشغل الاسم بضميره، نصب بإضمار فعل، فقال: متى زيداً رأيته؟ على تقدير: متى رأيت زيداً رأيته؟ وأقبح من هذا أن تقول: متى زيدٌ رأيته؟ ومن أمةُ الله ضربها؟"

وبعد هذا العرض لكلام سيبويه ومن جاء بعده، وتصريحهم بمنع ذلك إلا في الضرورة الشعرية، نأتي لنناقش كلام النحويين الذين تحدثوا عن هذه المسألة وسموها بالاشتغال، وقد عالجها أكثرهم بطريقة توحي بأن سيبويه قد أجاز مثل هذا، وما حكاه ابن الفخار عن الشيخ الأندلسي في إجازته النصب- وقد أبهته الرجل المشرقي حين منع الوجهين: الرفع والنصب مستدلاً بكتاب سيبويه- إلا دليل على ما أنا بصدد الحديث عنه الآن.

(١) المصدر السابق

(٢) المقتضب ٧٥/٢.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٤٠٧/١

(٤) المصدر السابق ٤٦٦/١، ٤٦٧.

ولا ضير أن نستعرض بعض أقوال النحويين وآرائهم في هذه المسألة.

قالوا: يجب نصب الاسم المشغول عنه إذا جاء بعد حروف التحضيض والعرض، وبعد إذا الظرفية المتضمنة معنى الشرط، وبعد أدوات الشرط والاستفهام ما عدا الهمزة.

فإذا قيل: هل زيداً ضربته؟ فإن الاسم المشغول عنه جاء بعد استفهام وهو (هل)، قال النحويون: هنا يجب نصب (زيداً)، إذ الأصل في هذه الأدوات أن تباشر الفعل نحو: هل رأيت زيداً؟ فإذا اجتمع اسم وفعل بعد الاستفهام، وقدم الاسم على الفعل اضطرارا وجب نصب الاسم على الاشتغال، وهذه الحالة مختصة بالضرورة فقط.

فبعض النحويين أوجبوا النصب دون تقييد بضرورة كابن مالك(١)، وابن عقيل(٢)، وخالد الأزهري(٣)، والدماميني(٤)، وقيّده ابن عصفور بالضرورة(٥)، وكذا ابن يعيش اشترط الضرورة حيناً، ومنعه مطلقاً حيناً آخر(٦)، ولم يُجِز أبو حيان ذلك إلا في الشعر(٧)، وكذا ابن هشام قيده في الأوضح(٨)، ومنعه في المغني(٩)، وقيده الشاطبي بالاضطرار(١٠).

ونُقل عن الكسائي(١١) جواز الوجهين الرفع والنصب في الشعر والنثر، فيجوز على مذهبه: هل زيدٌ ضربته؟ وهل زيداً ضربته؟ فالرفع بالابتداء، والنصب على الاشتغال، وعلى رأيه يترجح نصب المشغول عنه، وليس ذلك بواجب في تلك المواضع، ويستوي عنده النظم والنثر، أي: أن ذلك جائز عنده في ضرورة الشعر وسعة الكلام.

واختلفوا في ناصب المشغول عنه، فذهب البصريون وإمامهم سيبويه(١٢) ومن وافقهم بأنه انتصب بفعل مضمر وجوباً يفسره المذكور إما من لفظه، نحو: محمداً رأيته، التقدير: رأيت محمداً رأيته، وإما من معناه، نحو: محمداً مررتُ به،

(١) انظر شرح الكافية الشافية ٦١٧/٢.
(٢) انظر المساعد ٤١٣/١.
(٣) انظر التصريح ٣٧/١.
(٤) انظر تعليق الفرائد ٢٨١/٤
(٥) انظر شرح الجمل ٣٥٣/١.
(٦) انظر شرح المفصل ٢١٧/١، ١٠٠/٥
(٧) انظر التذييل والتكميل ٣٠٩/٦.
(٨) انظر أوضح المسالك ١٤٢/٢
(٩) انظر مغني اللبيب ٤٥٦/١.
(١٠) انظر المقاصد الشافية ٨٤/٣
(١١) انظر التذييل والتكميل ٣٠٩/٦، وارتشاف الضرب ٢١٦٦/٤، والتصريح ٤٤٣/١.
(١٢) انظر الكتاب ٨١/١، وهمع الهوامع ١٨٥/٥.

التقدير: جاوزتُ محمداً مررتُ به، وعللوا لقولهم، بأنه لا يُجمع بين المفسِّر والمفسَّر[١].

وذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في الاسم المشغول عنه هو العامل في ضميره، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو: زيداً ضربته، فـ (ضربت) هو العامل في (زيداً)، وإما لغيره إن اختل المعنى، وذلك بتسليط ما دل عليه الظاهر، وسد مسده نحو: زيداً مررتُ به، فالعامل في (زيداً) هو (مررت به)؛ لسده مسد تجاوزت، وفي نحو: عمراً ضربت أخاه، لسده مسد (أهنت)، وليس في الموضعين قبل الاسم مضمر ناصب عندهم[٢].

وذهب الكسائي في قول ثان له إلى أن العامل في المشغول عنه هو العامل المتأخر على تقدير إلغاء العائد، قاله أبو حيان[٣].

وذهب أبو القاسم السهيلي آخذاً برأي شيخه أبي الحسين ابن الطراوة إلى أن عامل النصب في المشغول عنه عامل معنوي، وهو القصد إليه، قال السهيلي[٤]: "ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر(زيداً ضربته) في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك: (زيداً ضربتُ) بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقدماً؛ لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي".

وبعد فإن الذي أراه في مسألتنا هو عدم الجواز في سعة الكلام؛ اتّباعاً لمذهب سيبويه، وتأييداً لرأي المشرقي في حكاية ابن الفخار، ولقلة المسموع عن العرب من ذلك.

المذاكرة في حذف العائد المجرور بالحرف من قولهم: (رغبتُ فيما رغبتَ عنه).

- قال ابن الفخار[٥]: "مسألة: (رغبتُ فيما رغبتَ عنه)، سُئل شيخنا أبو إسحاق الغافقي عن حذف الضمير من الصلة هنا، فجوّز ذلك، فأنهي الخبر إلى تلميذه شيخنا أبي عبدالله بن عبد المنعم-رحمة الله عليهما- فمنعه، واستشهد بأنه يقال: رغبتُ فيما رغبتَ فيه، على معنى القبول، ورغبتُ فيما رغبتَ عنه، على معنى الإعراض، ولا يكون الحذف إلا حيث يتعين المحذوف؛ خوف اللبس، فلو حذف الضمير هنا لصار في الكلام إجمال، وهو خلاف المطلوب، فوجب اجتنابه، وشرط انتفاء اللبس من جملة الشروط المجوزة للحذف.

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٥٢٠/١، والتذييل والتكميل ٢٩٦/٦.
(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٥١٨/١.
(٣) انظر التذييل والتكميل ٣١٠/٦، وارتشاف الضرب ٢١٧١/٤.
(٤) نتائج الفكر ٥٧.
(٥) شرح الجمل ١١١-١١٢.

فأُنهي ذلك إلى الأستاذ[1]، فاستدل على الجواز بأنك إذا رأيته محذوفاً دلّك ذلك على اتفاق الحرفين، ولو كانا متباينين لم يجز حذفه؛ لأنه مشروط بالاتفاق، وعكسها مثلها، وهي أن تقول: رغبتُ عمّا رغبتَ عنه، يجوز فيه حذف (عنه)؛ لحصول الموافقة، ولا لبس فيه أصلاً؛ لوجود الحذف؛ لأنه لو كان غير موافق لم يجز الحذف.

وهذا من الأستاذ نظر حسن، وعلى ذلك وقف الأمر عند نحاة سبتة".

المناقشة:

ذكر ابن الفخار اختلاف المشايخ في مسألة حذف العائد المجرور بالحرف، فالغافقي أجاز حذفه، وابن عبد المنعم منعه، والأستاذ ابن أبي الربيع فصل في المسألة[2].

وأحسب أن أول من ذكر هذه القضية هو ابن السرّاج، حيث قال[3]: "وإنما يحذف الضمير إذا عاد على (الذي)... وكذلك: الذي أحسنتُ إليه وأسأتُ زيدٌ، أحسنت تعدت بـ (إليه)، وأسأت مثلها، وإذا اختلف الفعلان لم يجز، لو قلت: الذي ذهبتُ إليه وكفلتُ زيدٌ، تريد: به، لم يجز؛ لأن (به) خلاف (إليه)، وحكوا: مررتُ بالذي مررتَ، وكفلتُ بالذي كفلتَ، فاجتزوا بالأول، فإذا اختلف كان خطأ، لو قالوا: كفلتُ بالذي ذهبتَ، لم يجز حتى تقول: إليه، وقالوا: أمرُّ بمن تمرُّ وأرغب فيمن ترغب، قالوا: وهو في (من) أجود". انتهى كلام ابن السراج، وهو بقوله هذا يفتح آفاقا للنحويين من بعده ليفصّلوا القول في هذه المسألة، فلم يجيزوا حذف العائد المجرور إلا إذا اجتمعت ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الخافض حرفاً.

الثاني: أن يكون الحرف قد تقدم، أي: سبق ذكره ودخل على الموصول.

الثالث: أن يكون متعلق الحرفين واحداً.

مثال ذلك: مررتُ بالذي مررتَ به، ومشيتُ على الذي مشيتَ عليه، يجوز الحذف والإظهار، فإذا اختل شرط من الشروط المذكورة لم يجز الحذف، ولابد من الذكر، فمثلا: ضربتُ الذي ضربتَ أخاه، لم يجز الحذف هنا، لأن الخافض ليس حرفاً، بل هو اسم، فالجر هنا بالإضافة لا بالحرف، وإن قلنا: مررتُ على الذي مررتَ إليه، لم يجز

(١) يعني ابن أبي الربيع، وحيث ذكر ابن الفخار (الأستاذ) في شرحه ولم يقيده، انصرف إلى ابن أبي الربيع وحده، ولو كان هنا يعني الغافقي، لكان الكلام مضطرباً وغير متفق؛ لأنه أجاز الحذف أولاً مع اختلاف الحرفين (في، وعن)، ومن الشروط اتفاقهما، أي: أن يتقدم الحرف الذي جر العائد، ثم ذكر رأي الأستاذ الذي أجاز الحذف حال اتفاق الحرفين، وعدم الجواز إذا كانا متباينين، وهذا خلاف رأي الغافقي.

(٢) انظر البسيط في شرح الجمل ٢٨٣.

(٣) الأصول في النحو ٣٥٢/٢.

الحذف، لأن الحرفين مختلفان، ولو قيل: ضربتُ الذي مررتَ به، لم يجز حذف الضمير، لعدم تقدم الحرف.

ومنه قوله تعالى: {يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ}(١)، أي: منه، فحذف العائد، ومنه قول الشاعر(٢):

نُصَلِّـي لِلّذي صَلّتْ قُرَيـشٌ وَنَعْبُدُهُ وإنْ جَحَدَ العمــومُ.

أي: للذي صلت له، فحذف العائد.

وقال آخر(٣):

لقدْ كنتِ تُخفي حبَّ سمراءَ حقبةً فَبُحْ لانَ منها بالذي أنتَ بائحُ.

أي: به.

وهو قول ابن مالك(٤)، وابن أبي الربيع(٥)، وأبي حيان(٦)، والمرادي(٧)، وابن عقيل(٨)، وغيرهم.

المذاكرة في نوع الباء من قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾(٩):

قال ابن الفخار(١٠): "وحضرت بمدينة فاس –حرسها الله- مجلساً جرى فيه ذكر هذه الباء، فقال بعض أصحابنا: الصحيح عندي أنها للإلصاق، وكان قد رآها ليلة ذلك اليوم في تقييد أبي الحسن الصغير على المدوّنة، فسكتُّ رضىً لصاحبي، فقال لي بعض حذاق الفاسيين: ما تقول أنت في المسألة؟ فإنها وقعت عندنا قديماً وحديثاً،

(١) المؤمنون: ٣٣.

(٢) البيت لم أقف على قائله، والشاهد فيه: (نصلي للذي صلت قريش)، حيث حذف العائد المجرور، والتقدير: للذي صلت له، والبيت بلا نسبة في المقرب ٦٢/١، وشرح التسهيل ٢٠٥/١، وشرح قطر الندى ١١٠/١.

(٣) البيت لعنترة في ديوانه ٢٢، والشاهد فيه:(بح بالذي أنت بائح)، كسابقه من حذف العائد المجرور، والتقدير: بالذي أنت بائح به، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجري ٨/١، وشرح التسهيل ٢٠٦/١، والتذييل والتكميل ٧٨/٣.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢٠٥/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٢/١.

(٥) انظر البسيط في شرح الجمل ٢٨٣.

(٦) انظر ارتشاف الضرب ١٠٢٠/٢، والتذييل والتكميل ٧٧/٣.

(٧) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٤٥٧/١، ٤٥٨.

(٨) انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٧٣/١.

(٩) المائدة: ٦.

(١٠) شرح الجمل ٣٨٧، ٣٨٨.

فلم نقف منها على طمأنينة، فلم يسعني إلا الكلام، فقلتُ: مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي، باتحاد المعنى، فلو كانت للإلصاق لذهب معناها بذهابها، ولم يجز الاستغناء، فجائز أن يقال بالزيادة؛ لصحة المعنى عند زوالها، بمنزلتها في خبر (ما)، وألقى بيده....وجائز أن يكون بمنزلتها في: بريت بالسكين؛ لأن (مسحتُ) يقتضي ممسوحاً وممسوحاً به عند المحققين، كما أن (بريتُ) يقتضي مبرياً ومبرياً به عند جميع الناس، فيكون المفعول محذوفاً، كأنه: مسحتُ الماء بالرأس، فاستحسن ذلك من حضر ممن له فهم".

المناقشة:

كما اختلف ابن الفخار وصاحبه في نوع هذه الباء أثناء المذاكرة والمناقشة في ذلك المجلس، كذلك اختلف من قبلهم من النحويين والمفسرين في نوع هذه الباء في الآية الكريمة، فذهب جماعة إلى أنها للإلصاق كالواحدي(١)، والزمخشري(٢)، وابن هشام(٣).

والقول بزيادة الباء للتوكيد في مثل هذا التركيب هو مذهب سيبويه، وظاهر كلامه، قال(٤):" ..كما كان خشّنتُ بصدره وصدر زيد، وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول، وكانت الباء أقرب إلى الاسم من الفعل ولا تنقص معنى، سووا بينهما في الجر، كما يستويان في النصب".

وبمثله قال الفراء في قوله تعالى: ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾(٥)، قال(٦): "العرب تقول: هزّ به وهزه، وخذ الخطام وخذ بالخطام، وخذ برأسه وخذ رأسه...قال: لو كانت هزي جذع النخلة، كان صواباً".

وذهب تاج القراء إلى أنها زائدة في الآية(٧)، وهو قول أبي البقاء العكبري أيضاً(٨).

وصرح ابن عصفور بأن الباء حرف زائد في نحو: مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي(٩).

(١) انظر التفسير البسيط ٢٨١/٧
(٢) انظر الكشاف ٦١٠/١.
(٣) انظر مغني اللبيب ١٤٣/١.
(٤) الكتاب ٧٤/١، وانظر أيضا ٩٢/١.
(٥) مريم: ٢٥.
(٦) معاني القرآن ١٦٥/٢.
(٧) انظر غرائب التفسير ٣٢٠/١.
(٨) انظر التبيان ٤٢٢/١.
(٩) انظر شرح الجمل ٢٧٤/١.

وقيل: إن الباء للتبعيض، وهو رأي الشافعي[١]، والثعالبي[٢]، ونسب أبو حيان وابن هشام القول بالتبعيض للكوفيين، والأصمعي، والفارسي، والقتبي، وابن مالك[٣]، وأنكر ذلك ابن جني[٤]، وتعقبهم ابن برهان بقوله[٥]: "من زعم أن الباء تفيد التبعيض فقد جاء أهل اللغة بما لا يعرفونه".

وهذا الخلاف النحوي في دلالة الباء، أثار أيضاً جدلاً كبيراً بين الفقهاء، وتوسع النقاش فيها بسبب أثرها الفقهي في أحكام الطهارة، وليس المقام معنياً هنا بالترجيح الفقهي، فليُرجَع إلى ذلك الخلاف من خلال مصادره[٦].

المذاكرة في جوازعمل اسم الفاعل العددي فيما بعده، نحو: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة.

قال ابن الفخار[٧]: "والاشتقاق في هذا الباب على وجهين: اشتقاق من اسم العدد، واشتقاق من مصدر مشتق من اسم العدد، فالأول يلزم الإضافة كقولك: هذا ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، إلى قولك: عاشرُ عشرةٍ، خلافاً لمن جوز في هذا الضرب التنوين والنصب.....وكان يمشي لنا في المذاكرات أنه يلزم على ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره، وليس ذلك جائزاً في العربية، وهذا الضرب الذي فرغنا منه يسمى الموافق".

المناقشة:

ما قاله ابن الفخار هو مذهب أكثر النحويين، قال سيبويه[٨]: "فبناء الاثنين وما بعده إلى العشرة فاعل، وهو مضاف إلى الاسم الذي به يبين العدد، وذلك قولك: ثاني اثنين، قال الله عز وجل: ﴿ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ ﴾[٩]، وقال تعالى: ﴿ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ﴾[١٠]، وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة". وبه قال المبرد[١١]، وابن السراج[١].

(١) انظر رأيه في مشارق الأنوار ٧٤/١.
(٢) انظر فقه اللغة ٢٤٢/١.
(٣) انظر التذييل والتكميل ١٢٣/١١، ومغني اللبيب ١٤٢/١.
(٤) انظر سر صناعة الإعراب ٣٤/١.
(٥) انظر شرح اللمع ٧٤.
(٦) انظر أحكام القرآن الشافعي ١/ ٤٤، والمغني لابن قدامة ١٧٥/١، وكنز الوصول ١٠٨، وأصول السرخسي ٢٢٩/١.
(٧) شرح الجمل ٥٩٩.
(٨) الكتاب ٥٥٩/٣.
(٩) التوبة: ٤٠.
(١٠) المائدة: ٧٣.
(١١) انظر ١٨٢/٢.

وذهب الفراء مذهبهم في وجوب الإضافة وعدم النصب؛ لأنه لا يكون ثانياً لنفسه، ولا ثالثاً لنفسه، إلا أنه أجاز الجر والنصب في نحو: ثالثُ اثنين، وثالثٌ اثنين، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً[٢]، وزاد الزجاج بياناً وتوضيحاً لهذا فقال[٣]: "لا يجوز في (ثلاثة) إلا الخفض؛ لأن المعنى أحد ثلاثة، فإن قلتَ: زيدٌ ثالثُ اثنين، أو رابعُ ثلاثةٍ، جاز الخفض والنصب، أما النصب فعلى قولك: كان القوم ثلاثة فربّعتهم، وأنا رابعُهم غداً، أو رابعُ الثلاثة غداً، ومن جر فعلى حذف التنوين"، وهو مذهب ابن السكيت[٤]، وأبي بكر بن الأنباري[٥]، وأبي جعفر النحاس[٦]، والسيرافي[٧]، وابن سيده[٨]، وابن يعيش[٩]، وابن هشام[١٠].

وفصل ابن عصفور تفصيلاً حسناً في المضاف إلى غير المشتق منه، فإن كان بمعنى المضي، فلا يجوز فيه إلا الإضافة، وإن كان بمعنى الاستقبال جاز فيه الوجهان[١١].

وذهب الكسائي والأخفش وقطرب وثعلب إلى جواز الإعمال والنصب مطلقاً دون اشتراط في الحالتين سواء كان العدد مضافاً إلى أصله أو دون أصله[١٢]، وقيد ابن مالك ذلك في (اثنين) فقط دون ما بعده؛ لأنهم يقولون: ثنّيت الرجلين[١٣].

المذاكرةُ في مجيءِ جوابِ الأمرِ غيرَ مجزومٍ:

قال ابن الفخار[١٤]: "حُدّثتُ بسبتة أن محفلاً عظيماً جمع أمراءها وأعيانها وعظماءها، فتكلموا فيما نحن بسبيله من جزم الجواب بعد هذه الأشياء المذكورة، فألقى عليهم بعض أصحاب الأستاذ ابن أبي الربيع يعرف بابن

==
(١) انظر الأصول ٤٢٦/٢.
(٢) انظر معاني القرآن ٣١٧/١.
(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٩٦/٢.
(٤) انظر إصلاح المنطق ٢١٥.
(٥) انظر المذكر والمؤنث ٢٥٠/٢- ٢٥١.
(٦) انظر إعراب النحاس ٢٧٨/١.
(٧) انظر شرح كتاب سيبويه ١١٠/١.
(٨) انظر العدد ٣٩، والمخصص ٢٥٦/٤.
(٩) انظر شرح المفصل ٣١/٤.
(١٠) انظر أوضح المسالك ٢٦٢/٤، وشرح قطر الندى ٣١١/١.
(١١) انظر شرح الجمل ١٣٦/٢.
(١٢) انظر شرح كتاب سيبويه ٢٩١/٤، وشرح التسهيل ٤١٢/٢، وارتشاف الضرب ٧٦٧/٢.
(١٣) انظر شرح التسهيل ٤١٢/٢.
(١٤) شرح الجمل ٨٣٠.

الخضّار[١] سؤالاً، فقال: أين في القرآن جواب الأمر غير مجزوم؟ فاستغربوا هذا السؤال وكادوا ينكرونه مطلقاً، فضلاً عن أن يكون في القرآن، لكنهم لم يسعهم إلا البحث عن ذلك، لمكان السائل من العربية، فبينما هم كذلك، إذ أقبل عليهم صاحب المنزل، وهو شيخنا أبو محمد عبد المهيمن الحضرمي-رحمة الله عليه-فلما رآهم غير بصراء بموضعه من القرآن أرشدهم إليه، فقال: من ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٢]، ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾[٣]، ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي ﴾[٤].

المناقشة:

ذكر سيبويه أن المضارع بعد الطلب يأتي مرفوعاً غير مجزوم، وذلك إذا كان المتكلم يريد أن يجعل الطلب مستغنياً عما بعده، أي عند إرادة الخروج عن معنى التعليق الشرطي، وتوقُّف الثاني عن الأول إلى معان أخرى، كجعل المضارع حالاً أو صفة، أو إرادة القطع والاستئناف والبدء بكلام جديد لا علاقة له بما سبق، حينئذ يتعين الرفع. وقد نص سيبويه على وجه الابتداء فقال[٥]: "وتقول: ائتِني آتِك، فتجزم على ما وصفنا، وإن شئت رفعت، على أن لا تجعله معلقاً بالأول، ولكنك تبتدئه، وتجعل الأول مستغنياً عنه، كأنه يقول: ائتني أنا آتيك"، ثم مثل سيبويه لذلك بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[٦].

وقال الفراء[٧]: "وإذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف، كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة (الذي)، كقول القائل: أعرني دابة أركبُها، وإن شئت: أركبُها، وكذلك: ﴿ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾[٨]، ولو قال: (تكنْ لنا)، كان صواباً،

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الكتامي التلمساني الضرير، عروضي كفيف، إمام مقرئ، نزل سبتة وأقرأ بها، قرأ على علي بن عبد الكريم بتلمسان، وقرأ عليه أبو إسحاق الغافقي. ت ٦٧٦، أو ٦٧٧ هـ انظر غاية النهاية ٥٧٩/١، وتوضيح المشتبه ٢٤٤/٣، والذيل والتكملة ٢٥٧/٥.

(٢) الأنعام: ٩١.

(٣) التوبة: ١٠٣.

(٤) مريم: ٥، ٦.

(٥) الكتاب ٣، ٩٥، ٩٦.

(٦) الأنعام: ٩١.

(٧) انظر معاني القرآن ١٦٢/٢.

(٨) المائدة: ١١٤.

فإذا كان الفعل الذي بعد النكرة ليس للأول ولا يصلح فيه إضمار الهاء، إن كان الفعل واقعاً على الرجل فليس إلا الجزم، كقولك: هبْ لي ثوباً أتجملْ مع الناس، لا يكون (أتجمل) إلا جزماً؛ لأن الهاء لا تصلح في (أتجمل)، وتقول: أعرْني دابة أركبُ يا هذا؛ لأنك تقول: أركبها، فتضمر الهاء، فيصلح ذلك".

وقد أشار المبرد إلى ثلاثة أوجه للرفع في نحو: مرْه يحفرُها، ومرْه يحفرْها، وهي: الرفع على الابتداء والاستئناف كأنه قال: فإنه ممن يحفرها، والرفع على الحال كأنه قال: مره في حال حفره، إذ لو كان اسماً لكان: مره حافراً، والوجه الثالث أن يكون على شيء وهو قليل في الكلام كأنه قيل: مره أن يحفرها، فتحذف (أن)، وترفع الفعل؛ لأن عامله لا يضمر[1].

وتكلم الزمخشري في هذه الأوجه الثلاثة للرفع فقال[2]: "وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على ثلاثة أوجه: إما صفة كقوله تعالى: ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾[3]، أو حالاً كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾[4]، أو قطعاً واستئنافاً، كقولك: لا تذهبْ به تغلبُ عليه، وقمْ يدعوك"، ثم ذكر حالات يكون الرفع في المضارع محتملاً للحال أو القطع والاستئناف، كما في قولهم: ذره يقولُ ذاك، ومره يحفرُها، وقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾[5].

ويُرفع المضارع أيضاً بعد الطلب، عندما لا يصح انعقاد الشرط منه ومن الطلب قبله، فإذا تخلف معنى الشرط لم يُجزم الفعل، بل يُرفع كما في قولك: تباعدْ من الأسد يأكلُك؛ لأنه لا يصح تقدير الشرط، فلا معنى للشرط في قولك: إن تباعدْ من الأسد يأكلْك.

وقد ورد في التنزيل كثير من الشواهد على ذلك غير ما تقدم، فمنه قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ

(١) انظر المقتضب ٨٤/٢.
(٢) المفصل ٢٥٣.
(٣) مريم: ٥، ٦.
(٤) الأنعام: ٩١.
(٥) طه: ٧٧.

يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَتِكَ ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴾[٢]، وقرأ بعضهم[٣] بالرفع في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ ﴾[٤]. ومما جاء من النظم فيه المضارع مرفوعاً بعد الطلب قول الشاعر[٥]:

وقالَ رائدُهم أرسوا نزاوِلُهـــا فكلُّ حتفِ امرئٍ يمضي لمقدارِ.

وقال[٦]:

كونوا كمنْ آسى أخاه بنفسـهِ نعيشُ جميعاً أو نموتُ كـــلانا.

فمن خلال ما سبق تقديمه ومن الشواهد التي تعضد ذلك، تبين أنه يجوز بكثرة رفع المضارع الواقع في جواب الأمر، وإنما يرفع المضارع بعد الأمر على أحد ثلاثة أشياء: إما على القطع وابتداء الكلام، وإما على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة.

المذاكرة في إعراب (لا تخونني)، من قول الشاعر[٧]:

تعشَّ فإنْ عاهدتّني لا تخونُني نكنْ مثلَ منْ يا ذئبُ يصطحبانِ.

قال ابن الفخار[٨]: "وسألني يوما الخطيب أبو إسحاق بن أبي العاص[٩]-رحمه الله- عن إعرابه، فدار بيننا

(١) البقرة: ١٢٩.

(٢) القصص: ٣٤.

(٣) قرأ برفع (تلقفُ) ابن عامر وابن ذكوان وأبو حيوة ويحيى بن الحارث. انظر التيسير ١٥٢، والجامع لأحكام القرآن ٢٢٣/١١.

(٤) طه: ٦٩.

(٥) البيت منسوب للأخطل في الكتاب ٩٦/٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٩٧/٣، وشرح المفصل ٢٨٠/٤، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٣٩/١، والمقاصد الشافية ٦٨/٦، ولم أقف عليه في ديوانه. والشاهد فيه: (أرسوا نزاولُها)، حيث رفع (نزاولُ) على القطع والاستئناف، ولم يجزمه جواباً للطلب.

(٦) البيت لمعروف الدبيري في الكتاب ٩٧/٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٩٧/٣، وشرح كتاب سيبويه للرماني ١٠٢٩/١، ولصفوان بن محرث الكناني في شرح أبيات سيبويه ١١٢/٢. والشاهد فيه: (كونوا...نعيشُ)، حيث رفع المضارع (نعيش) على القطع والاستئناف.

(٧) البيت للفرزدق في ديوانه ٦٢٨، والكتاب ٤١٦/٢، والأصول ٣٩٧/٢، والأضداد لابن الأنباري ٣٣٠، وشرح أبيات سيبويه ٩٢/٢. والشاهد هنا قوله: (لا تخونني)، حيث جاءت الجملة جواباً للقسم على رأي ابن الفخار، وفي موضع الحال على رأي غيره.

(٨) شرح الجمل ٨٤٥.

(٩) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد بن أبي العاصي التنوخي، كان إماماً زاهداً، مدرساً للعربية والفقه، آخذاً في الآداب، ملازماً للسنة، محارباً للبدعة، تولى الخطبة والقراءة بجامع غرناطة، أخذ عن ابن الزبير وغيره. ت ٧٢٧هـ انظر الإحاطة ٣٧٤/٣، والكتيبة الكامنة ٣٢، وغاية النهاية ٢٤/١.

الكلام..... والذي أبرزته المذاكرة في هذا البيت أن قوله: لا تخونُني، جواب القسم المذكور قبله، فلا يكون له موضع من الإعراب على هذا، خلافاً للوجه الأول الذي حمله عليه سائر النحاة، وهذا واضح".

المناقشة:

أكثرُ النحويين على أن جملة (لا تخونُني) في موضع نصب على الحال، إما من الفاعل، أو المفعول في (عاهدتني)، والتقدير: فإن عاهدتني غيرَ خائنٍ، أو حالاً من الفاعل والمفعول معاً، والتقدير: حال كوننا غيرَ خائنَين، قاله ابن السيد(١)، وذهب بعضهم إلى أنها جواب للقسم الذي تضمنه (عاهدتني)، فتكون حينئذ لا محل لها من الإعراب(٢).

قال ابن المستوفى(٣): "(عاهدتني) قسم، و(لا تخونُني) جوابه، وهذا وإن كان معناه القسم والجواب، فليس على صيغته النحوية، ولا يعدّ قسماً وجواباً"(٤).

وأيد ابن هشام الجوابية، مستدلاً بأن المعنى شاهد عليها(٥)، واعتضد بقول الشاعر(٦):

أرى محـرزاً عاهــدتُهُ ليو افقـنْ ... فكانَ كمنْ أغريتهُ بخــلافِ.

والذين قالوا بالحالية يحتجون بقول الشاعر(٧):

ألمْ ترَني عاهــدتُ ربي و إننــي ... لبينَ رتاجٍ قائمـاً ومقـــامِ.

على حلفةٍ لا أشتمُ الدهرَ مسلماً ... ولا خارجــاً من فيّ زورُكـلامِ.

(١) انظر الحلل في شرح أبيات الجمل ١٩٩.

(٢) انظر المغني ٥٢٩/١، وموصل الطلاب ٦٨.

(٣) هو أبو البركات شرف الدين المبارك بن أحمد بن أبي البركات بن غنيمة الإربلي، المعروف بابن المستوفى، كان إماماً في الحديث، ماهراً في الأدب والنحو واللغة والعروض والقوافي، وأشعار العرب وأخبارها، صنف شرح ديوان المتنبي وأبي تمام، وشرح أبيات المفصل. ت ٦٣٧ هـ انظر تاريخ الإسلام ٣٥١/٤٦، وسير أعلام النبلاء ٥٠/٢٣، وبغية الوعاة ٢٧٢/٢.

(٤) انظر شرح أبيات المغني ٢٣٧/٦.

(٥) انظر مغني اللبيب ٥٢٩/١.

(٦) البيت بلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٦/٣، والتذييل والتكميل ٣٣١/١١، ومغني اللبيب ٥٢٩/١. والشاهد قوله: (ليوافقن)، حيث جاءت الجملة جواباً لـ(عاهدته) المنزّل منزلة القسم.

(٧) البيتان للفرزدق في ديوانه ٥٣٩، والكتاب ٣٤٦/١، والمقتضب ٣١٣/٤، وشرح أبيات سيبويه ١١٨/١، وشرح المفصل ١٢/٢، ومغني اللبيب ٥٢٩/١. والشاهد فيه قوله: (عاهدت ربي....لا أشتم)، حيث جاءت جملة النفي في موضع الحال.

وذلك أنه عطف (خارجاً) على محل جملة (لا أشتم)، فكأنه قال: حلفت غير شاتم ولا خارجاً، وكذا قال خالد الأزهري مرجحاً الحالية أيضاً[١].

وقيل: إن جملة (لا تخونُني) جواب الشرط، ولا محل له من الإعراب[٢].

والحق أن جواب الشرط هو (نكنْ)، أما كون جملة (لا تخونُني) هي الجواب فالسياق لا يقتضيه، والأسماع لا ترتضيه.

ولا شك أن ما ذهب إليه ابن الفخار من كون الجملة قسمية هو الصواب، وهو الذي أميل إليه؛ لأن السياق يدل عليها، والمعنى يعتضد بها ويشير إليها.

المذاكرة في خبر اسم الشرط الواقع مبتدأ.

قال ابن الفخار[٣]: "أدوات الشرط ما كان منها حرفاً فلا موضع له من الإعراب، وما كان منها ظرفاً فإنه منصوب اللفظ أو المحل بفعل الشرط، وما كان منها اسماً فإنه إن كان مبتدأ فقد قيل: إن خبره الجملة التي هي الشرط، وقد قيل: إن خبره الجملة التي هي جزاء، وقد قيل: إنه مبتدأ لا خبر له، والصحيح أن خبره الجملة التي هي شرط.....وقد كان بعض المذاكرين يذهب إلى أن الخبر في الجملتين معاً، متعلقاً بأن الفائدة إنما حصلت بمجموعهما، ولو كان كما زعم لتساوت الثانية والأولى في جواز حمل اسم الشرط على ضميره المنصوب بفعل الثانية، فكنت تقول: أيَّهم يقم أكرمه، بنصب (أي) حملاً على ضميرها المنصوب بـ (أكرم)، وهذا لا يقوله أحد على فساد رأيه".

المناقشة:

اختلف النحويون في خبر اسم الشرط إذا كان مبتدأ على مذاهب مختلفة:

المذهب الأول: يرى أن الخبر جملة الشرط، وإليه نحا ابن ولاد[٤]، وابن عطية[٥]، وابن الخشاب[٦]، وأبو

(١) انظر موصل الطلاب ٦٨.
(٢) انظر المقاصد النحوية ٤٢٨/١.
(٣) انظر شرح الجمل ٨٥٩، ٨٦٠.
(٤) انظر الانتصار ١٧٨.
(٥) انظر المحرر الوجيز ٢٧١/١.
(٦) انظر المرتجل ٢٦٩/١.

البقاء[١]، وابن أبي الربيع[٢]، وابن هشام[٣].

وحجتهم أن اسم الشرط اسم تام، وفعل الشرط فيه ضمير يعود عليه لا محالة، ولا يلزم في الجواب أن يكون فيه ضميره، وهذا حكم الخبر، كقولك: من يقمْ يقمْ زيدٌ[٤].

المذهب الثاني: يرى أن خبر المبتدأ هو جواب الشرط، وهو مذهب الفراء[٥]، صرح بذلك عند كلامه على قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ جَزَٰٓؤُهُۥ مَن وُجِدَ فِي رَحۡلِهِۦ فَهُوَ جَزَٰٓؤُهُۥۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٦]، وإليه ذهب أبو جعفر النحاس[٧]، ومكي[٨].

وحجتهم أن الفائدة به قد تمت، ولالتزامهم عود الضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: الذي يأتيني فله درهم[٩].

المذهب الثالث: يرى أن الخبر هو جملتا الشرط والجواب معاً، وهذا قول الهروي[١٠]، وابن يعيش[١١]، وابن عصفور، والأبذي[١٢].

وحجتهم أن الكلام لا يتم إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبر، ويصير كقولك: زيد إنْ يقمْ أقمْ معه، فالشرط والجواب جميعاً الخبر[١٣].

(١) انظر التبيان ٥٤/١.
(٢) انظر البسيط ٦٣٩.
(٣) انظر مغني اللبيب ٦٠٨/١.
(٤) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٦١/٢.
(٥) انظر معاني القرآن ٥٢/٢، ١٠٥.
(٦) يوسف: ٧٥.
(٧) انظر إعراب القرآن ٥٨/١، ٨٦.
(٨) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠١/١، ١٥٣، ١٦٩.
(٩) انظر مغني اللبيب ٦٠٨/١.
(١٠) انظر الأزهية ١٠٠.
(١١) انظر شرح المفصل ٢٦٩/٤.
(١٢) انظر ارتشاف الضرب ١٨٨٩/٤.
(١٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٦١/٢.

المذهب الرابع: يرى أن اسم الشرط مبتدأ لا خبر له[١]، تشبيهاً بنحو: أقائم الزيدان؟ في تقدير: أيقوم الزيدان؟ فاستغنى بما ارتفع به عن شيء آخر[٢].

وقال الدماميني[٣]: "إن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً".

قلتُ: فإذا كان الأمر كذلك، فإنه يمتنع أن تكون هذه الجملة خبراً لاسم الشرط؛ لأنها لا محل لها من الإعراب أصلاً، وقد يكون للجملة المقترنة بالفاء، التالية لاسم الشرط محل من الإعراب، فتكون في موضع جزم جواباً للشرط، وحينئذٍ يمتنع أن يكون لها موضعان من الإعراب، فلا تكون في موضع الخبر أيضاً.

ولعل الراجح أن يكون الخبر هو جملة الشرط وهو ما اختاره ابن الفخار.

المذاكرة في مسألة جوازتقديم التمييزعلى عامله إن كان فعلاً.

ذكر ابن الفخار اختلاف الناس في جواز تقديم هذا التمييز على عامله إذا كان فعلاً، ثم حكى مذاكرة جرت بين أحد أصحابه ممن يثق بهم مع أبي حيان في هذه المسألة، فمنع صاحبه التقديم، وأجازه أبو حيان، ثم عقب بعد ذلك ابن الفخار على رأي أبي حيان، ثم تعقبه واعترض على رأيه مؤكداً عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً[٤].

المناقشة:

اختلف النحويون في تقديم التمييز على عامله الفعل، وانقسموا فريقين:

الفريق الأول: المانعون، وهو مذهب الخليل وسيبويه[٥]، والفراء[٦]، وابن السراج[٧]، والسيرافي[٨]، وأبي

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢٠٥/١.
(٢) انظر شرح الكافية الشافية ٣٣١/١.
(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣٢٤.
(٤) انظر شرح الجمل ١٠٣٩، ١٠٤٠.
(٥) انظر الكتاب ٢٠٤/١، ٢٠٥
(٦) انظر شرح التسهيل ٣٩٠/٢، وارتشاف الضرب١٤٣٦/٤.
(٧) انظر الأصول ٢٢٣/١
(٨) انظر شرح كتاب سيبويه ٧٨/٢.

علي الفارسي(١)، وابن جني(٢)، وأكثر النحويين من البصريين(٣) والكوفيين(٤)، وتابعهم ابن ولاد(٥)، وابن بابشاذ(٦)، وأبو البركات الأنباري(٧)، وابن خروف(٨)، وابن يعيش(٩)، وابن عصفور(١٠)، وابن أبي الربيع(١١)، وكثير من المتأخرين كالمرادي(١٢)، وابن هشام(١٣)، والشاطبي(١٤).

فهؤلاء لم يجيزوا: نفساً طاب زيدٌ، ولا: عرقاً تصببتُ، واستدلوا لمذهبهم بأمور:

١- أن التابع لا يتقدم عليه شيء من متبوعه، فكذلك التمييز هو كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، بل هو أشد حاجة إليه في البيان(١٥).

٢- أنه لفظ مميز، فلم يجز تقديمه على العامل فيه، كما لو كان غير متصرف حكماً، فكما لا يجوز درهماً عشرون، لا يجوز: شحماً تفقأتُ، ولا: عرقاً تصببتُ(١٦).

٣- أنه فاعل في المعنى، ففي نحو: تصبب زيدٌ عرقاً، فالفاعل هو العرق في المعنى، ولكنه نقل عنه إلى الشخص، فلما كان فاعلاً في المعنى، وكان الفاعل في الأصل لا يجوز تقديمه، كذلك لا يجوز أن يقدم هذا إذ كان فاعلاً في المعنى(١٧)، فلا يغير ما كان مستحقه من وجوب التأخير؛ لما فيه من الإخلال بالأصل(١٨).

(١) انظر التعليقة ٣٠١/١.
(٢) انظر الخصائص ٣٦٢/٢.
(٣) انظر علل النحو ٣٩٣/١، وشرح المفصل ٤٢/٢، ٤٣، وارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤.
(٤) انظر الأصول ٢٢٣/١، وشرح المفصل ٤٢/٢، وارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤.
(٥) انظر الانتصار ٨٦، ٨٧.
(٦) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢٦٠/٢.
(٧) انظر الإنصاف ٢٢٨/٢.
(٨) انظر شرح الجمل له ١٠٠٢/٢.
(٩) انظر شرح المفصل ٤٢، ٤٣.
(١٠) انظر شرح الجمل له ٤٢٨/٢.
(١١) انظر الملخص ٣٩٧/١.
(١٢) انظر توضيح المقاصد والمسالك ٧٣٦/٢.
(١٣) انظر أوضح المسالك ٣١٢/٢.
(١٤) انظر المقاصد الشافية ٥٥٤/٣.
(١٥) انظر شرح الجمل لابن خروف ١٠٠٢/٢.
(١٦) انظر الأصول ٢٢٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٩٥، والتصريح ٦٢٩/١.
(١٧) انظر علل النحو ٣٩٣، والإنصاف ٦٨٤/٢.
(١٨) انظر التصريح ٦٢٨/١.

الفريق الثاني: المجيزون، وهو مذهب الكسائي(١)، والمازني (٢)، والجرمي(٣)، والمبرد(٤)، وتابعهم ابن مالك(٥)، والرضي(٦)، وأبو حيان(٧).

فهؤلاء أجازوا: عرقاً تصببتُ، ونفساً طبتُ، وشحماً تفقأتُ، واحتجوا لما ذهبوا إليه بالقياس والسماع.

أما القياس فقياس على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، فقالوا: إن العامل في التمييز شيئان: أحدهما اسم جامد، والآخر فعل متصرف، فالجامد نحو: العشرين درهماً، وهذا لا يجوز فيه تقديم التمييز، والمتصرف نحو: تفقأت شحماً.

قالوا: هذان الضربان يشبهان الحال، وذلك أن العامل في الحال متصرف، وشيء في معنى غير المتصرف، فما كان فعلا متصرفاً جاز فيه تقديم الحال، فيجوز: ضاحكاً قام زيدٌ، وما كان فيه العامل غير متصرف لم يجز تقديم الحال فيه، ففي نحو: هذا زيد قائماً، لا يجوز: قائماً هذا زيد(٨).

وأما السماع فاحتجوا على جواز تقديم التمييز مع الفعل المتصرف بقول الشاعر(٩):

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَهــا وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ.

وقد دفع المانعون هذه الرواية للبيت برواية أخرى، قيل: إنما هي(نفسي)، ولو صحت رواية النصب لم يكن حجة في الكلام؛ لأن الشعر موضع ضرورة واضطرار، وليس كذلك النثر(١٠).

وقال أصحاب المذهب المانع رداً على المجيزين: الصحيح منع ذلك من جهتي القياس والسماع، أما السماع فلو كان

(١) انظر رأي الكسائي في شرح التسهيل ٣٨٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٠٢/٢، وارتشاف الضرب ١٤٣٦/٤.
(٢) انظر المقتضب ٣٦/٣، وشرح المفصل ٤٢/٢.
(٣) انظر التذييل والتكميل ٢٦٢/٩، وارتشاف الضرب ١٦٣٤/٤.
(٤) انظر المقتضب ٣٦/٣.
(٥) انظر شرح التسهيل ٢٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية ٣٤٩/١.
(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١١٠٨/٢.
(٧) انظر ارتشاف الضرب ١٦٣٥/٤.
(٨) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٧٨/٢.
(٩) البيت للمخبل السعدي في الخصائص ٣٨٦/٢، والمقاصد النحوية ١١٨٧/٣، وبلا نسبة في المقتضب ٣٧/٣، والأصول ٢٢٤/١، وعلل النحو ٣٩٣، والمفصل ٩٤، وأسرار العربية ١٩٧، وشرح المفصل ٧٤/٢. والشاهد فيه قوله: (نفسا بالفراق تطيب)، حيث تقدم التمييز على عامله.
(١٠) انظر الخصائص ٣٨٦/٢، وشرح المقدمة المحسبة ٣١٨/٢، ٣١٩.

مقولاً لسُمِع، لكنه لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل ضرورة، فدل على أن العرب تمنع منه قصداً، وأما القياس فإن التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أن يكون فاعلاً، والفاعل لا يتقدم على عامله(١).

قلتُ: وإن كنتُ أميلُ إلى مذهب المانعين -الذي نحا إليه ابن الفخار، وهو مذهب الأكثرين- إلا أنني أرى أن قلة الاستعمال لا يعني بالضرورة المنعَ وعدمَ الجواز، فهناك كثير من المسائل اللغوية النادرة التي قل استعمالها تعد جائزة لو استعملت، والمقام هنا لا يحتمل إيراد التفصيل والتمثيل لذلك.

(١) انظر المقاصد الشافية ٣/٥٥٤.

المبحث الثالث

المذاكرات الصرفية

٩- المذاكرة في أيهما الصواب: مُهْلَة أم مَهْلَة؟

حكى ابن الفخار مذاكرة حدثت بمسجد القفال بسبتة حول هذه المسألة، وذكر أن أحد الطلبة حدّث عن شيخه نقلاً عن شيخه أبي إسحاق الغافقي عن شيخه ابن أبي الربيع، أن الصواب: مَهْلَة، بالفتح...ثم نظر بعد في المسألة، فاستخرج أن مُهلة بالضم من مَهلة بالفتح، بمنزلة غُرفة بالضم من غَرفة بالفتح، وخَطوة وخُطوة، وشَربة وشُربة، ورَقعة ورُقعة، وخَبزة وخُبزة، الضم بإزاء الاسم، والفتح بإزاء المصدر"[(١)].

المناقشة:

ذكر اللغويون أن (فُعْلَة) بالضم، هي الاسم، وأما (فَعْلَة) فهي المصدر، أو ما يسمى باسم المرة، نحو: غُرفة وغَرفة، ومُهلة ومَهلة، وخُطوة وخَطوة.

رُوِي أن أبا عمرو بن العلاء كان يقرأ: ﴿إِلَّا مَنِ ٱغۡتَرَفَ غُرۡفَةَۢ بِيَدِهِۦ﴾[(٢)]، بفتح الغين، فسمع الحجاج بذلك فاستدعاه، فقرأ بحضرته (غَرفة) بالفتح، فقال له الحجاج: إما أن تأتيني بشاهد من كلام العرب أو لأضربن عنقك، فخرج أبو عمرو بن العلاء هارباً، فكان باليمن، فسمع قائلا يقول[(٣)]:

ربمّا تجزعُ النفوسُ منَ الأمْــرِلهُ فَرْجةٌ كحلِّ العقالِ.

قال: وما ذاك؟ رحمك الله! قال: مات الحجاج، قال أبو عمرو: فأنا بقوله: له فَرْجة، أشد سروراً مني بموت الحجاج[(٤)].

ونقل اليزيدي عن أبي عمرو بن العلاء أيضاً أن ما كان باليد فهو غَرفة بالفتح، وما كان بإناء فهو غُرفة بالضم[(٥)].

(١) شرح الجمل ١٦٢.

(٢) البقرة: ٢٤٩.

(٣) البيت مضطرب النسبة، فقيل: لأمية بن أبي الصلت، وقيل: لغيره، والشاهد فيه (فَرْجة) اسم للمرة، وهو من شواهد الفاخر ٢٧٦، والمذكر والمؤنث ٢٥٩/٢، وعمدة الكتاب ٥٤، وشرح المفصل ٤٠٤/٢.

(٤) انظر المذكر والمؤنث ٢٥٩/٢، وتاريخ دمشق ١١٥/٦٧، وشرح المقامات للشريشي ٢٠١/٣، وخزانة الأدب ١١٧/٦.

(٥) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ١٤٠.

وقال يونس: غرفتُ غَرفةً واحدة، وفي الإناء غُرفة، وقال الفراء: خطوتُ خَطوة، والخُطوة: ما بين القدمين(١)، ولحس الكلب في الإناء لَحسة واحدة، والاسم اللُّحسة(٢).

وهناك من اللغويين من يجعلهما بمعنى واحد، ومنهم من يفرق بينهما. قال ابن السكيت(٣): "أخبرني محمد بن سلام الجمحي، قال: سألت يونس عن قول الله تعالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾(٤)، فقال: قال أبو عمرو بن العلاء: الدُّولة في المال، والدَّولة في الحرب، وقال عيسى بن عمر: كلتاهما تكون في الحرب والمال".

وقال الفراء(٥): "والغُرفة: المغروف، والغَرفة: الفَعلة، وكذلك الحُسوة والحَسوة، والخُطوة والخَطوة، والأُكلة والأكلة، والأُكلة المأكول، والأكلة المرة، والخُطوة: ما بين القدمين في المشي، والخَطوة: المرة".

وقال أبو عبيدة(٦): "الغُرفة مصدر، والغَرفة ملء الكف".

وذهب ابن قتيبة إلى أن المضُغة سميت بذلك؛ لأنها بقدر ما يُمضَغ، كما قيل: غُرفة، بقدر ما يغرف، فهي عنده اسم (٧)، وذهب الطبري إلى أن الغُرفة اسم، والغَرفة مصدر(٨)، وذهب الزجاج إلى أن الغَرفة معناه: غرفة واحدة باليد، والغُرفة معناه: مقدار ملء اليد(٩)، وقال في موضع آخر(١٠): والفرق بين بُرقة بالضم وبَرقة بالفتح، أن البُرقة المقدار من البرق، والبَرقة أن يبرق الشيء مرة واحدة، كما تقول: غَرفت غَرفة واحدة، تريد مرة واحدة، والغُرفة مقدار

(١) انظر إصلاح المنطق ٨٩، ٩٠.
(٢) انظر كتاب الأفعال للسرقسطي ٤٣٠/٢.
(٣) المصدر السابق ٩٠.
(٤) الحشر: ٧.
(٥) معاني القرآن ١٩٠/٢.
(٦) مجاز القرآن ٧٧/١.
(٧) انظر غريب القرآن له ٢٩٦.
(٨) انظر جامع البيان ٣٤٣/٥.
(٩) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣٣٢/١.
(١٠) المصدر السابق ٥٠/٤.

ما يغرف، وكذلك اللَّقمة واللُّقمة". وبمثله قال ابن الأنباري(١)، وهو قول السجستاني(٢)، والنحاس(٣).

أما أبو علي الفارسي ففصل بقوله(٤): "أما الخَطوة، فإنهم قالوا: خَطوت خَطوة، كما قالوا: حَسوت حَسوة، والحُسوة اسم ما يُحتسى، وكذلك غرفت غَرفة، والغُرفة اسم ما اغترف، فعلى هذا القياس يجوز أن تكون الخُطوة والخَطوة، فإذا كان كذلك، فالخُطوة: المكان المتخطى، كما أن الغُرفة: العين المغترفة بالكف، فيكون المعنى: لا تتبعوا سبيله ولا تسلكوا طريقه، لأن الخُطوة اسم مكان، وإن جعلت الخُطوة كالخَطوة في المعنى، كما جعلوا الدُّهن كالدَّهن، فالتقدير: لا تأتموا به، ولا تقفوا أثره، فالمعنيان يتقاربان، وإن اختلف التقديران".

وتابعهم مكي(٥)، والواحدي(٦)، والحريري(٧)، والزمخشري(٨)، وابن عطية(٩)، والرازي(١٠)، والقرطبي(١١)، وابن هشام(١٢).

ونقل ابن السكيت في باب (فَعْلَة) و(فُعْلَة) كثيراً من تلك الألفاظ التي استوت فيها الصيغتان من حيث المعنى دون تفريق، حيث نقل عن الكسائي: دُوكة ودَوكة، ومُكْلَة ومَكْلَة، وكَفْأة وكُفأة، ونقل عن الفراء: جُهمة وجَهمة، والنُّدأة والنَّدأة، وقال أبو زيد: هي لَحمة الثوب ولُحمة، وحُكي عن بعض العرب: بَقعة وبُقعة، وبَرهة وبُرهة، وسُمع بعض العرب تقول: نُبذة ونَبذة، وحَوبة وحُوبة، ونُدهة ونَدهة، وعن الفراء: البُلجة والبَلجة، وسُدفة وسَدفة، وشُدفة وشَدفة، ودُلجة ودَلجة، والصُّبحة والصَّبحة، وبُجدة وبَجدة، وفُرحة وفَرحة، وزُلمة وزَلمة، وعن يونس: خَدعة وخُدعة، وعن اللحياني: خَطوة وخُطوة، وحَسوة وحُسوة، وغَرفة وغُرفة، وجَرعة وجُرعة، ونَغبة ونُغبة، وعَجبة وعُجبة، ولَحسة ولُحسة، وسَرية وسُرية، فهذه الألفاظ استوت عندهم في المعنى سواء بفتح الفاء أم بضمها(١٣).

(١) انظر الأضداد ٩٤، والمذكر والمؤنث ٢٥٩/٢.
(٢) انظر غريب القرآن له ٣٥٣
(٣) انظر إعراب القرآن ١٢٣/١.
(٤) الحجة للقراء السبعة ٢٦٥/٢، ٢٦٦، وانظر أيضاً ٣٥١.
(٥) انظر الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٦٩٠/٧.
(٦) انظر التفسير الوسيط ٣٥٩/١.
(٧) انظر درة الغواص ٢٠٨.
(٨) انظر الكشاف ٢٩٥/١.
(٩) انظر المحرر الوجيز ٣٣٥/١.
(١٠) انظر مفاتيح الغيب ١٨٦/٥، ٥١٠/٦.
(١١) انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٥٣/٣.
(١٢) انظر مغني اللبيب ٧٨٢/١.
(١٣) انظر إصلاح المنطق ٩٠.

وبعد هذا العرض، فإني أرجح أن يكون مردُّ ذلك إلى اختلاف اللهجات العربية، فالمعنى واحد في الصيغتين كلتيهما، وإنما الاختلاف في الأداء الصوتي للصيغتين لدى القبائل، فمدلول إحدى الصيغتين عند قبيلة ما، هو المدلول نفسه على الصيغة الثانية عند القبيلة الأخرى، والدليل على ما ذهبت إليه من كون الصيغتين معناهما واحد، أن القراءة بالضم أو الفتح في قوله تعالى: ﴿ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ﴾، مفاده أن الغرفة كانت باليد، مما يقوي أنهما بمعنى واحد. والله أعلم

المذاكرة في تصغير كلمة (قِدْر)

قال ابن الفخار(١): "لقيتُ بعض أصحابنا في سوق من أسواق سبتة زمان قراءتي بها، فسألني: كيف تصغّر قِدْراً؟ فقلت: قُدَيْرَة، بالتاء، فقال: كذا كنت أقول، ولكن هلمّ معي، فمضيت وإذا بشيخنا الأستاذ أبي عبدالله بن عبد المنعم يقول لفخّار كان يساومه: بكم هذه القدير؟ فقلت له في ذلك، فقال: كذا هو النص عن الخليل في العين".

المناقشة:

إذا كان الاسم المؤنث على ثلاثة أحرف، وليس فيه علامة التأنيث، فإن هذه العلامة (التاء) تردّ إليه عند التصغير، نحو: أخت وأُخَيّة، وبنت وبنيّة، وهند وهُنَيْدة، وشمس وشُمَيْسة، وقَدَم وقُدَيْمة، وعين وعُيَيْنة، وأذن وأذينة(٢).

ولكنْ هنالك ألفاظ في العربية شذت عن هذا القياس، وهي مؤنثة بلا علامة، وجاءت مصغرة على حد مجيئها مكبرة، من دون ردّ لتلك العلامة(٣).

وقد رصد اللغويون كثيراً من تلك الألفاظ المؤنثة التي خلت من علامة التأنيث، فمنها: الفلك، واللسان، والعاتق، والذراع، والمتن، والذهب، والسبيل، والطريق، والسكين، والصاع، والعجز، والسلاح، والعنكبوت، والملح، والدلو، والعسل، والخمر(٤).

ومنها أسماء الجنس، نحو: شجر، ونخل، وعنب، وبر، وتمر، وبقر، ونحوها، فيقال: شُجَيْر، ونُخَيل، وعُنَيْب...

(١) شرح الجمل ١٠٨٦، ١٠٨٧.
(٢) انظر الكتاب ٤٥٥/٣، والأصول ٣٧/٣، وعلل النحو ٤٨٠/١، واللمع ٢١٧، وشرح المفصل ٣٦٤/٣.
(٣) انظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٠/٢، وشرح المفصل ٤١٦/٣.
(٤) انظر المذكر والمؤنث لابن التستري ٥٠، ٥٥.

ومنها أسماء العدد الثلاثية بلا تاء، نحو: خمس وخُمَيْس، وست وسُدَيْس، وسبع وسُبَيْع، وتسع وتُسَيْع، وعشر وعُشَيْر.

ومن ذلك: ناب ونُيَيْب، وحرب وحُرَيْب، وفرس وفُرَيْس وفُرَيْسة، ودرع ودُرَيْع، وعرب وعُرَيْب، وقوس وقُوَيْس، وعرس وعُرَيْس وعُرَيْسة، وذود وذُوَيْد، وضحى وضُحَيّ، وطست وطُسَيْت، وطس وطُسَيْس، وشول وشُوَيْل، وغنم وغُنَيم وغُنَيْمة، وقدر وقُدَيْر وقُدَيْرة[١]، وقالوا: نعل ونُعَيْل[٢]، وذراع وذُرَيْع، وخلق وخُلَيق[٣]، وإنما جاز تصغيرها بدون علامة التأنيث؛ لأنها أجريت مجرى المذكر في المعنى[٤].

وأما أول من ذكر أن القدر يُصغّر على (قُدَير) فهو الخليل[٥]، قال: "وتصغير القدر: قُدَيْر، بلا هاء، ويؤنثه العرب"، وقال في موضع آخر[٦]: "الحرب نقيض السلم، تؤنث، وتصغيرها: حُريب، رواية عن العرب، ومثلها: دُرَيْع وفُرَيْس وقُوَيْس أنثى، ونُيَيْب يعني الناقة، وذُوَيْد وقُدَيْر وخُلَيْق، يقال: ملحفة خُلَيْق، كل ذلك تأنيث يصغر بغير الهاء".

ونقل عنه الأزهري قوله الأخير نصاً[٧]، ثم علق على قوله الأول، فقال[٨]: "القدر مؤنثة عند جميع العرب بلا هاء، وإذا حُقّرتْ قيل لها: قُديرة وقُدير، بالهاء وغير الهاء، لم يختلف النحويون". وكذا قال ابن عبّاد[٩]، وإليه نحا الجوهري الذي يرى أن هذا التصغير جاء خلافاً للقياس، قال[١٠]: "وتصغيرها: قُدَيْر، بلا هاء، على غير قياس".

ثم نجد شيخَ ابنِ الفخار أبا عبدالله بن عبد المنعم يذهب مذهب الخليل في تصغير القدر بدون علامة التأنيث، من خلال تصريحه بذلك [١١]، ثم ارتضاه أبو عبدالله بن الفخار[١٢]، ووافقه تلميذه أبو إسحاق الشاطبي[١٣]، ووجه إسقاطها أنهم لحظوا فيها معنى الإناء.

(١) انظر المقاصد الشافية ٤٠٦/٧- ٤١٠.
(٢) انظر اللمع ٢١٧، والبديع ١٧٣/٢، وتوجيه اللمع ٥٦٤، وشرح الكافية الشافية ١٩١٤/٤.
(٣) انظر العين ٢١٣/٣.
(٤) انظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ٨٦.
(٥) انظر العين ١١٣/٥.
(٦) انظر المصدر السابق ٢١٣/٣.
(٧) انظر تهذيب اللغة (حرب) ١٦/٥.
(٨) انظر المصدر السابق (قدر)٤٠/٩.
(٩) انظر المحيط في اللغة (ق د ر) ٣٤١/٥.
(١٠) انظر الصحاح (قدر) ٧٨٧/٢.
(١١) انظر شرح الجمل لابن الفخار ١٠٨٧.
(١٢) انظر المصدر السابق.
(١٣) انظر المقاصد الشافية ٤١٠/٧.

الخاتمة:

وخلاصة القول، فإن هذه المذاكرات النحوية عند الأندلسيين كانت من الروافد المهمة التي أشعلت فتيل الحركة العلمية بالأندلس، وإذكاء روح التنافس بين العلماء، وإبراز الآراء الخاصة في النحو واللغة، وكانت عاملاً رئيساً في ازدهار النحو الأندلسي؛ لما تقوم به من دور مهم في التعليم خاصة عند نحاة سبتة في القرن الثامن الهجري على أيدي جماعة من الأشياخ وتلاميذهم، يظهر ذلك بجلاء من خلال الحكايات التي أوردها ابن الفخار في شرحه، وتعد هذه المذاكرات من السمات المميزة للدرس النحوي الأندلسي، وبصمة خاصة به تفرزه وتميزه عن الدرس النحوي بالمشرق.

نتائج البحث:

- عرّف البحث بالمذاكرات النحوية، التي أفادت في تبيين المسائل النحوية، من خلال التوصل إلى نتائج مرضية، بعد النقاش والمدارسة.
- عرف البحث بابن الفخار، الذي يعد مصدراً مهماً ورئيساً للمذاكرات النحوية في مجالس الأندلسيين، فقد ضمن شرحه جملة من تلك المذاكرات حكاية ووصفاً.
- انعكست آثار تلك المذاكرات والمدارسات على تحصيل الدرس النحوي الأندلسي.
- لا شك أن مجالس المذاكرات النحوية الأندلسية كانت من أقوى وسائل شيوع المعرفة، وانتشار الثقافة، وتعدد الآراء النحوية بين الأندلسيين.
- لقد كانت مجالس المذاكرات النحوية عند الأندلسيين ندوات مفتوحة، فكانت مجالس علم ومدارسة وبحث ونقاش وحوار بناء ثري.
- كانت تلك المذاكرات وسيلة للإمتاع والاستمتاع، وبسط المسائل قصداً للإقناع والاقتناع.
- إن المذاكرات النحوية في الدرس الأندلسي غايتها طلب الحقيقة والوصول إليها، بعيداً عن التعصب والمنافسة المذمومة، وإقصاء الطرف الآخر.
- كانت تلك المذاكرات وسيلة من وسائل تقريب المسافة بين المذاكرين، وسبيلاً للتعليم والتعلم في جو تسوده المودة والألفة.

المراجع:

القرآن الكريم.

أبو عبدالله بن الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه شرح الجمل، د. حماد الثمالي، ١٤٠٩-١٤١٠، جامعة أم القرى، رسالة علمية.

الإحاطة في أخبار غرناطة، ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

أحكام القرآن للشافعي، البيهقي، كتب هوامشه: عبد الغني عبد الخالق، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٤م.

الأدب العربي في الأندلس، د. عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

أزهار الرياض، المقري، تحقيق: مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٣٩م.

الأزهية في علم الحروف، الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٩٩٣م.

إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.

أصول السرخسي، السرخسي، دار المعرفة، بيروت.

الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.

إعراب القرآن، النحاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

الإفادات والإنشادات، الشاطبي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

أمالي ابن الشجري، أبو السعادات بن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩١م.

إنباه الرواة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٩٨٢م.

الانتصار لسيبويه، ابن ولاد، تحقيق: د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، دمشق.

البديع في علم العربية، ابن الأثير، تحقيق: د. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠هـ.

برنامج المجاري، أبو عبدالله المجاري الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

برنامج المنتوري، أبو عبدالله المنتوري، تحقيق: محمد بنشريفة، مركز الدراسات والأبحاث، المغرب، ط١، ٢٠١١م.

برنامج الوادي آشي، تحقيق: محمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي، أثينا/ بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق: د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٠م.

البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، أبو البركات الأنباري، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٦م.

تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق: د. بشار معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

تاريخ دمشق، ابن عساكر، عمرو العمروي، دار الفكر، ١٩٩٥م.

التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي البجاوي، عيسى البابي الحلبي، مصر.

التبيين عن مذاهب النحويين، العكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.

التذييل والتكميل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دار كنوز إشبيليا، ط١.

التصريح بمضمون التوضيح، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

تعليق الفرائد، الدماميني، تحقيق: د. محمد المفدى، رسالة دكتوراه، ١٩٨٣م.

التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض القوزي، ط١، ١٩٩٠م.

التفسير البسيط، الواحدي، مجموعة باحثين، جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

التفسير الوسيط، الواحدي، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

تهذيب اللغة، الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين، تحقيق: محمد العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، مصر، ط١، ٢٠٠٨م.

التيسير في القراءات، الداني، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

جامع البيان، الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

جذوة الاقتباس، ابن القاضي، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٤م.

الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث، دمشق/بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.

حجة القراءات، أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، القاهرة.

الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

الخصائص، ابن جني، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ط٤.

دراسات أندلسية في الأدب والتاريخ والفلسفة، د. الطاهر أحمد مكي، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٠م.

الدرر الكامنة، ابن حجر، تحقيق: محمد عبد المعين، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط٢، ١٩٧٢م.

درة الحجال، ابن القاضي، تحقيق: محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس، ط١، ١٩٧١م.

درة الغواص، الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

الديباج المذهب، ابن فرحون، تحقيق: د. محمد أبو النور، دار التراث، القاهرة.

ديوان عنترة، مطبعة الآداب، بيروت، ١٨٣٩م.

ديوان الفرزدق، على فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

الذيل والصلة، محمد الأوسي المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠١٢م.

سير أعلام النبلاء، الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.

شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

شذرات الذهب، ابن العماد، تحقيق: محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٩٨٦م.

شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، تحقيق: د. محمد هاشم، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٤م.

شرح أبيات مغني اللبيب، البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، دار المأمون، بيروت، ١٩٩٣م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٩٨٠م.

شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.

شرح جمل الزجاجي، ابن خروف، تحقيق: د. سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٢م.

شرح قطر الندى، ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

شرح الكافية، الرضي الاستراباذي، تحقيق: د. حسن الحفظي، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٣م.

شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.

شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن الرماني، تحقيق: سيف العريفي، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام، الرياض، ١٩٩٨م.

شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد مهدلي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

شرح اللمع، ابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، السلسلة التراثية، الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

شرح مغني اللبيب، الدماميني، تحقيق: أحمد عزو، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ٢٠٠٧م.

شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م

شرح مقامات الحريري، الشريشي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.

شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

شرح موقظة الذهبي، شمس الدين الذهبي، تحقيق: عدنان الفهمي، دار ابن الجوزي، ١٤٢٧هـ.

الصحاح، الجوهري، تحقيق: أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

طبقات النحويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.

العدد في اللغة، ابن سيده، تحقيق: عبدالله الناصر، ط١، ١٩٩٣م.

علل النحو، ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحقيق: بسام الجابي، دار ابن حزم، الرياض، ط١، ٢٠٠٤م.

غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، عني بنشره أول مرة برجستراسر، ١٣٥١هـ.

غرائب التفسير، تاج القراء، دار القبلة، جدة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

غريب القرآن، ابن قتيبة، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.

الفاخر، المفضل بن سلمة، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٣٨٠ هـ.

فهرس السراج، أبو زكريا السراج الفاسي، تحقيق: نعيمة بنيس، دار الحديث الكتانية، المغرب، ط١، ٢٠١٣م.

الكتاب، سيبويه، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

كتاب الأفعال، السرقسطي، تحقيق: حسين شرف، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٥م.

كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق: د. مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال.

الكشاف، الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

كنز الوصول، البزدوي، مير محمد كتب خانه.

اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

مجاز القرآن، أبو عبيدة، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

المحيط في اللغة، ابن عباد، تحقيق: محمد آل ياسين، عالم الكتب، الرياض، ط١، ١٩٩٤م.

المخصص، ابن سيده، تحقيق: خليل جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٩٨١م.

المذكر والمؤنث، ابن التستري، تحقيق: د. أحمد هريدي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣م.

المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٢م.

المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة/ دار الفكر، دمشق/ دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٠-١٤٠٥هـ.

مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

مشكل إعراب القرآن، مكي القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

معاني القرآن، الفراء، تحقيق: أحمد النجاتي وآخرون، دار المصرية للتأليف، مصر، ط١، بدون تاريخ.

معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

معرفة علوم الحديث، النيسابوري، تحقيق: أحمد فارس، دار ابن حزم، الرياض، ط١، ٢٠٠٣م.

معرفة القراء الكبار، شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

المغني، ابن قدامة، مكتبة القاهرة، ١٩٦٨م.

مغني اللبيب، ابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م.

مفاتيح الغيب، الرازي، دار إحياء التراث، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

المقاصد الشافية، الشاطبي، تحقيق: مجموعة محققين، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ٢٠٠٧م.

المقاصد النحوية، العيني، تحقيق: علي فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٩م.

المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

المقرب، ابن عصفور، تحقيق: عبدالله الجبوري، وزارة الأوقاف، ط١، ١٩٨٦م.

موصل الطلاب، خالد الأزهري، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

الملخص في ضبط قوانين العربية، ابن أبي الربيع، علي الحكمي، ط١، ١٩٠٨٥م.

نتائج الفكر، السهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

نزهة الألباب، أبو الفضل العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٩م.

نفح الطيب، المقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

نيل الابتهاج، أحمد بابا السوداني، تقديم: د. عبد الحميد الهرامة، دار الكاتب، ليبيا، ط٢، ٢٠٠٠م.

الهداية إلى بلوغ النهاية، مكي القيسي، تحقيق: مجموعة رسائل علمية، كلية الشريعة، جامعة الشارقة، ط١، ٢٠٠٨م.

همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر.